

قياس تأثير الملكية المؤسسية في علاقة التهرب الضريبي بالعوائد المدينة دليل عملي من البيئة المصرية

د. حسن كامل فرج خميس^١

مُلخَص البَحْث :

تمثلت الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة في إختبار ما إذا كانت هناك علاقة إرتباط بين التهرب الضريبي للشركات المصرية بالعوائد المدينة (تكلفة الإقتراض) من جهة ، وعما إذا كان لمستوى تمثيل الملكية المؤسسية بهيكل الملكية للشركات المصرية المسجلة تأثير ضاغط في إتجاه تخفيض حدة هذه العلاقة من جهة أخرى ، وقد تكونت العينة المبدئية للدراسة من عدد ٥٧ شركة مسجلة ببورصة الأوراق المالية بالقاهرة تغطي الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤ ، ثم تقلصت الى تسع وعشرون شركة بعد تطبيق بعض الشروط الني وردت بالدراسات السابقة ، والنتائج النهائية لهذه الدراسة تدعم نتائج الدراسات السابقة التي إنتهت الى إثبات العلاقة المعنوية العكسية بين التهرب الضريبي وتكلفة الإقتراض ، وهذا يشير الى أن التهرب الضريبي يعتبر مصدراًً بديلاً عن الإقتراض من الغير ، من جهة أخرى نجح الباحث في إثبات العلاقة الطردية المعنوية بين الملكية المؤسسية وتكلفة الإقتراض عندما تم إجراء التحليل العملي الأحادي *Univariate Analysis* ، غير أن الباحث فشل في اثبات معنوية هذه العلاقة عندما تم إجراء التحليل المتعدد *Multivariate Analysis* ، وتدعم هذه النتيجة نتائج الدراسات السابقة ، وما يعتبره الباحث أكثر معنوية في هذه الدراسة هو أنه كلما زاد تواجد ملاك تابعين لمؤسسات بهيكل الملكية للشركات المصرية كلما زادت جودة الرقابة وحوكمة الشركات ، بالشكل الذي يمكن معه الحد من قوة وشراسة العلاقة العكسية بين التهرب الضريبي وتكلفة الإقتراض .

الكلمات المُفتاحية:

التهرب الضريبي ، العوائد المدينة (تكلفة الإقتراض)، الفروق الضريبية والمحاسبية ، الملكية المؤسسية ، مصر .

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة – معهد طبية العالى للحاسب والعلوم الادارية hassanabotaleb446@yahoo.com E-mail

**Measuring effect of institutional ownership in
relationship of corporate tax avoidance with cost of debt
An empirical evidence from the
Egyptian environment**

Abstract

There are two main objectives for this research. The first represented in examining whether there is any relationship between corporate tax avoidance represented by Book –Tax Differences and cost of debt, whereas the second represented in investigating whether the level of institutional ownership representation in *ownership structure* eliminate aggressive of the relationship between corporate tax avoidance and cost of debt. Initial sample was 58 listed firms in Cairo exchange stock during the year 2010 – 2014, emlemnated to 29 Egyptian listed firms after applying some conditions stated in prior research. Final empirical results supports prior research with negative and significant relationship between corporate tax avoidance and cost of debt, meaning that the more corporate tax avoidance activities the more firm saving, which Lowers cost of debt. *Univariate & multivariate Analysis* were done using multiple regression analysis and other statistical methods. Empirical evidence indicates also that corporate tax avoidance can serve as a source of borrowing for firms, in other words serves as a substitute for the use of debt, which is consistent with prior researches. Although the significant effect of institutional ownership on this relationship was not found through *Multivariate Analysis*, but the researcher think that the most significant findings of this study are that the level of institutional ownership play significant role in moderates the aggressive of the relationship between corporate tax avoidance and cost of debts, thereby can used as a tool for tax avoidance elimination in the case of the Egyptian listed firms

Keywords:

Cost of debt, Book –Tax Differences, corporate tax avoidance, institutional ownership, Egypt.

١- الإطار العام للبحث:

١-١ المقدمة:

كانت ولا زالت قضية التهرب الضريبي القضية الأولى التي تؤرق الحكومات في كل زمان ومكان (Gravile, 2009) ، فالعوائد الضريبية المفقودة على المستوى العالمي بسبب ممارسة الشركات لعمليات التهرب الضريبي تخطت حاجز الـ ٢٥٥ بليون دولار سنوياً كما ذكر (Utkir kholbadalove ,2011) ، ولم تسلم مصر من نفس الآفة حيث تُقدر عمليات التهرب الضريبي بمختلف أنواعها بنحو ١٥٠ مليار جنيهاً مصرياً سنوياً ، في الوقت الذي تعاني فيه الموازنة العامة للدولة عجزاً شديداً في مواردها يقدر بنحو ٢٤٠ مليار جنيه مصري (جريدة العربي ٢٠١٥) ، ويظهر التهرب الضريبي عندما تتولي إدارة المنشأة مهمة إعداد ثم تقديم القوائم المالية للأطراف الأخرى أصحاب المصالح ، ومنها بطبيعة الحال الإدارة الضريبية ، فإدارة المنشأة هي من تستخدم البدائل المحاسبية المختلفة في ممارسة التهرب الضريبي ، وعندما تفكر إدارة المنشأة في التلاعب بالدخل الضريبي فإن سبب ذلك يمكن رده إلى الضغوط التي تتعرض لها تلك الإدارة من بعض الملاك الذين قد يرغبون في تحقيق معدلات عالية من الأرباح ، ولما كانت هذه الأرباح ستخضع لا محالة للضريبة على الدخل ، لذلك قد تضطر الإدارة لإستخدام بدائل القياس المحاسبي بحيث تحقق معدلات عالية من الأداء وفي ذات الوقت لا تخضع هذه الأرباح لضريبة ، وأشهر الوقائع التي تؤكد ذلك الزعم ما أشار إليه كل من (Desai ,2005) وكذلك (Desai and Dharmapala) (2009) عندما أوضح كيف حققت شركات إينرون للطاقة وزيروكس وتيكو أرباح للمساهمين بالبلابين وكان المعدل الفعلي للضريبة بالسالب. ومن مثل هذه الوقائع يفهم أن تخفيض المعدل الفعلي لضريبة الدخل من أهم أولويات مديروا هذه المنشآت ، وبخاصة المديرين التنفيذيين الذين يُعتبرون العقل المُفكر للتهرب الضريبي (Dyrenge et al. , 2010) ، ومبرر هؤلاء المديرين هو أن تخفيض معدل الضريبة الفعلي يمكن أن يصب في اتجاه رفع قيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية (Christine , 2014) ، أكثر من ذلك فقد أكدت دراسة (Dyrenge, et al., 2010) أن ظاهرة التهرب الضريبي تنتهي بهذه الشركات بمجرد إنتقال المديرين التنفيذيين المتورطون في عمليات التهرب الضريبي إلى شركات أخرى ، ويبرز ذلك دور الضغوط التي تقع تحتها الإدارة لممارسة عمليات التهرب الضريبي ، وعلى الجانب الآخر هناك فئة أخرى من الملاك تسمى بالملاك

المنتمون الى مؤسسات كالبنوك وشركات التأمين والهيئات العامة والوحدات الحكومية والتي أُطلق عليها بالأدب المحاسبي *institutional ownership* ، حيث تمارس هذه الفئة ضغوطاً عكسية على تصرفات الإدارة عندما تجنح صوب التصرف غير الرشيد ، ومن أهم الممارسات غير الرشيدة تلك المرتبطة بإدارة الأرباح التي تهدف الى إحداث فروق ضريبية محاسبية تنتهي بالتورط الفعلي في التهرب الضريبي ، وكان أهم من أكدوا ذلك كل من (Utkir kholbadalove, 2012) وكذلك (Desai and Dharmapala (2009) وأيضا (Lim`s, 2011) وكذا (John Rgraham, 2006) ، (Tucker (2006) وكان (Graham, 2004) قد سبق كل هؤلاء الباحثين في تأكيد هذا الزعم ، وسبب محاربة فئة الملاك التابعين لمؤسسات للتصرفات الهادفة للتهرب الضريبي هو الخشية من تدهور قيمة المنشأة في بورصة الأوراق المالية ، والذي يمكن أن يحدث بمجرد تحقيق الإدارة الضريبية مع الشركة في وقائع التهرب الضريبي ، غير أن التساؤل الهام الذي دار في أذهان كل هؤلاء الباحثين مفاده أنه إذا كانت الإدارة ضالعة بالفعل في التهرب الضريبي بما يحقق لها وفورات مالية من وراء ذلك التهرب فما هو المؤشر الدال على وجود وفورات مالية محققة من ممارسة عمليات التهرب الضريبي ، أجاب بعض الأكاديميين أمثال (Utkir kholbadalove, 2011) عن هذا التساؤل بقوله أن هذه الوفورات الناجمة عن ممارسة عمليات التهرب الضريبي يمكن أن تستخدم كمصدر بديل للتمويل من الغير ، بكلمات أخرى أن ادارة المنشأة بدلاً من أن تقترض من الغير بمعدلات فائدة مرتفعة تؤدي الى تخفيض هامش الربح وبالتبعية تخفيض الأرباح الموزعة على السهم الواحد PPS فإنها تستخدم الوفورات الناتجة عن التهرب الضريبي في تمويل أوجه الإنفاق المختلفة ، ومن الباحثين الأوائل الذين أيدوا بشكل عملي هذا الزعم أيضاً كل من (Graham Tucker, 2006) و (Lim , 2010) (Kim, 2010) و وأخيراً (Graham, 2004) . وعلى الرغم من أن العوائد المدينة (تكلفة الاقتراض) فيما يخص الحالة المصرية واجبة الخصم الضريبي بنص القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بالنسبة للأشخاص الاعتباريين وبضوابط معينة وردت على سبيل الحصر والتحديد بالمادة رقم ٥٢ ، إلا أن المردود النهائي لزيادة تكلفة الاقتراض على الربح القابل للتوزيع مردوده بالسلب ، وبالتبعية قد تندفع هذه الشركات صوب التهرب الضريبي لتفادي الخسائر المحتملة من زيادة تكلفة الاقتراض (Graham, 2004)، ومن أشهر الشركات التي إنطبق عليها هذا الزعم شركة Compaq الأمريكية للبرمجيات ، و قد أكدت العديد من الدراسات أن تدخل ملاك تابعين لمؤسسات في عمليات الرقابة على تصرفات الإدارة ربما

يقلل من ممارسات إدارة الأرباح الهادفة للتهرب الضريبي فيؤدي ذلك الى إضمحلال مقدار الوفر المالي الناتج عن ذلك التهرب ، مما ينعكس في النهاية طردياً على تكلفة الاقتراض بالزيادة ، لذلك ستحاول الدراسة الحالية التي يقوم بها الباحث تطبيقاً على بيئة الأعمال المصرية قياس طبيعة العلاقة بين التهرب الضريبي وتكلفة الاقتراض ، وهل هذه العلاقة عكسية بما يدل على أن ممارسة عمليات التهرب الضريبي تحقق وفورات مالية مما يؤدي الى خفض الحاجة للتمويل من الغر بما يقلل من تكلفة الإقتراض، وأن هذه الوفورات تستخدم كمصدر مجاني بديلاً عن الإقتراض من الغير أم لا ؟ كذلك سيحاول الباحث قياس ما إذا كان هناك دور ملموس لمستوى تمثيل فئة الملاك التابعين لمؤسسات في الحد من شراسة هذه العلاقة أم لا ؟.

١-٢ مشكلة البحث:

تعتبر قضية التهرب الضريبي القضية الأكثر أهمية لأكثر حكومات العالم (Gravile, 2009) ، فقد قدرت دراسات إقتصادية عالمية (Tax Justice Network, 2011) بأن الفاقد الناتج عن ممارسة عمليات التهرب الضريبي على المستوى العالمي لا يقل عن ٢٥٥ بليون دولار سنويا ، وقد أكدت جريدة النيورك تايمز هذا الزعم (Christine et al, 2014) عندما أشارت الى أن أكثر من ١١٥ شركة تسدد ضريبة الدخل للخرزاة الأمريكية بمعدل ضريبة فعلى في حدود ٢٠ % ، في حين أن السعر المنصوص عليه بالتشريع الأمريكي *staturity rate* لا يقل عن ٣٥ % ، أبعاد من ذلك لم تسدد شركة *General Eelectric* خلال عام ٢٠١٠ أي مدفوعات ضريبية للخرزاة الأمريكية بسبب ممارسة عمليات التهرب الضريبي ، Christine et al (2012) ، وعلى المستوى المحلي قدرت تقارير مالية (جريدة العربي . ٢٠١٥) أن عمليات التهرب الضريبي بمختلف أنواعها تحرم الخزانة المصرية العامة من مبالغ تصل إلى نحو ١٥٠ مليار جنيه مصري سنويا ، في الوقت الذي تعاني فيه الدولة عجزاً شديداً في الموازنة العامة يقدر بنحو ٢٤٠ مليار جنيه مصري ، لكن الحقيقة التي حاول العديد من الباحثين الوصول اليها كانت ممثلة في محاولة البحث عن المؤشر الذي يمكن من خلاله الاستدلال على ممارسة الشركات لسلوك التهرب الضريبي ، وبفضل جهود بعض الأكاديميين أمثال (Utkir kholbadalove, 2012) وكذلك (Desai and Dharmapala, 2009) وأيضا (Lim`s , 2011) وكذا (John R Tucker, 2006) و أيضا (Graham, 2004) تم التوصل بفضل دراساتهم الى أن تكلفة الاقتراض أو ما تسمى بالتشريع المصري بالعوائد المدينة هي

المؤشر الدال على ممارسة إدارة الأرباح ، والأخيرة مؤشر أكثر دلالة على ممارسة التهرب الضريبي ، ومما لا شك فيه أن ممارسة السلوك الهادف الى التهرب الضريبي إنما يكون بفعل الضغوط التي ربما تمارسها فئة من الملاك على ادارة المنشأة لتحقيق معدلات عالية من الأداء بالتزامن مع عدم تكبد مدفوعات كبيرة للجهاز الضريبي ، الا أنه على الجانب الآخر قد تتعرض إدارة الشركة أيضا لضغوط مُعاكسة من فئة أخرى من الملاك داخل هيكل الملكية ، ألا وهي فئة الملاك التابعين لمؤسسات *institutional ownership* التي من أهم خصائصها ردع الإدارة عند ممارسة السلوك غير القانوني ، كاستخدام السياسات المحاسبية البديلة في التلاعب بالدخل الضريبي ، أو خداع الملاك من خلال استخدام آليات ادارة الأرباح ، وتظهر قوة هذه الفئة في الضغط على إدارة المنشأة عندما ترتفع مستويات تمثيلها بهيكل الملكية مقارنةً بباقي الملاك (Shleifer and Vishny, 1986) . ويظهر ذلك جلياً عندما تتدخل تلك الفئة في تعيين مراقبي الحسابات ذوي الجودة المهنية العالية لمنع الإدارة من استخدام الاستحقاقات المحاسبية الإختيارية التي تساعد على التهرب الضريبي ، أو الرقابة على أداء الإدارة من خلال لجان المراجعة .

في ضوء ما تقدم تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة إستكشاف وقياس ما إذا كانت ممارسات التهرب الضريبي بما توفره لإدارة المنشأة من موارد مالية تُستخدم كمصدر من مصادر التمويل البديل عوضاً عن الاقتراض من البنوك أو الإعتماد على قروض السندات أم لا ؟ ، فضلاً عن محاولة قياس ما إذا كان لفئة ملاك المؤسسات *institutional ownership* القدرة الكافية على ممارسة ضغوط على الإدارة يمكن أن تُخفض أو تُحد من وطأة علاقة التهرب الضريبي بتكلفة الإقتراض أم لا ؟

١-٣- أهداف البحث ودوافعه :-

تسعى الدراسة الحالية بالأساس الى تحقيق هدفين لا ثالث لهما :-

(١) أما الهدف الأول فممثل في إستكشاف طبيعة العلاقة بين التهرب الضريبي مقاساً بمقدار الفروق بين الربحين المحاسبي والضريبي من جهة ، و العوائد المدينة " تكلفة الإقتراض " من جهة أخرى وذلك في ضوء إدعاء (Desai and Dharmapala, 2009) المُنادي بأن التهرب الضريبي أداة يمكنها توفير موارد مالية كان يُفترض أن تدخل خزائنة مصلحة الضرائب ، غير أن إدارة الشركة قامت بتحويل مسار تِلْكُمُ الأموال لتستقر داخل خزائن المنشأة . مستخدمةً في ذلك بدائل القياس المحاسبي المتعددة التي

توفرها المعايير المحاسبية المطبقة . حيث تقوم إدارة المنشأة باستبدال مصادر التمويل التقليدية كالبنوك أو عمليات إصدار السندات بالتهرب الضريبي ، الذي يؤدي بدوره الى إتاحة وفورات مالية ، يمكن أن تؤدي في النهاية الى خفض التدفق النقدي الخارج في شكل ضرائب على الدخل ، فتكون المحصلة النهائية تخفيض المعدل الفعلي للضريبة على الدخل المقررة بنص القانون رقم ٩١ المعدل بالقانون رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٥ .

(٢) أما الهدف الثاني فيتمثل في محاولة تحديد ما إذا كان لوجود تمثيل لملاك تابعين لمؤسسات بهياكل الملكية للشركات المصرية المسجلة دور ملموس في الحد من قوة العلاقة العكسية (إن وجدت) بين التهرب الضريبي والعوائد المدينة (تكلفة الاقتراض) أم لا ، وذلك في ضوء إدعاءات كل من (Graham and Tucker, 2006) و (Lim, (Kim, 2010), (2010; 2011) والتي نادى دراساتهم بأن للملاك التابعين لمؤسسات كالبنوك وشركات التأمين وشركات السمسرة في الأوراق المالية وغيرهم قوة رقابية داخل مجلس الإدارة تُمكنهم من ممارسة أساليب حوكمة الشركات بدرجة عالية من الكفاءة ، بالشكل الذي يُمكنهم من تخفيض وطأة التهرب الضريبي ، وبخاصة عندما تكون قيمة المنشأة عرضة للإنخفاض ببورصة الأوراق المالية بمجرد شيوع أخبار تفيد إجراء الجهاز الضريبي تحقيقات تفيد تورط الشركة في عمليات التهرب الضريبي .

١-٤-٤ - أهمية البحث:

للدراصة أهميتان أولاهما علمية والأخرى عملية على النحو التالي :-

١-٤-٤-١- الدراصة الحالية هي الأولى على المستوى المحلي (في حدود علم الباحث) التي تحاول الربط بين علاقة التهرب الضريبي بكل من العوائد المدينة والملكية المؤسسية على جانب آخر تبرز أهمية هذه الدراصة من الناحية العلمية عندما تُحاول تطوير نموذج يستطيع ترجمة مُصطلح التهرب الضريبي من الشكل الوصفي الى الشكل الكمي من خلال إستخدام الفروق الضريبية والمحاسبية السابق إستخدامها بمعرفة كل من (Desai and Dharmapala, 2009) ، وكذا (Utkir kholbadalove2012) وغيرهم

١-٤-٤-٣- وتزداد الأهمية العملية للدراصة الحالية كذلك عندما تُقَدِّر بعض الكتابات والتقارير (جريدة الموجز , 2013) بأن ما يقترب من 30% من حجم الاقتصاد المصري يُدار بمعرفة أصحاب الشركات بصورة غير رسمية بالشكل الذي يوجي بممارسة التهرب الضريبي ، بما يحرم الخزانة العامة المصرية سنويا بما لا يقل عن ١٥٠ مليار جنيه مصري سنويا ، في الوقت الذي

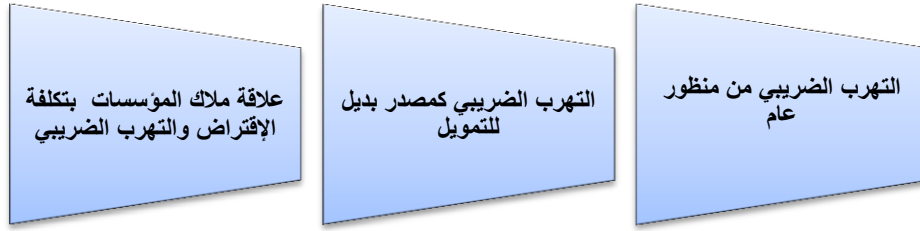
تعاني فيه الخزانة عجزاً شديداً يقدر بنحو ٢٤٠ مليار جنياً مصرياً)

جريدة العربي (٢٠١٥)

١-٥- الدراسات السابقة :

قام الباحث بالاطلاع قدر المُستطاع على أغلب الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع

البحث ، فتم تقسيمها الى ثلاث فئات إلى دراسات تناولت :-



• شكل رقم 1 - الدراسات السابقة

دراسات تناولت التهرب الضريبي من منظور عام

لم يرد تعريف مُحدد للتهرب الضريبي بالدراسات السابقة (Utkir kholbadalove 2012, فعلى سبيل المثال عرفه (Hanlon and Heitzman, 2009) بأنه تخفيض عبء الضريبة الفعلي المستحق على الربح المحاسبي ، وعرفه (Pasternak and Rico, 2008) بأنه استخدام قانوني للتشريع الضريبي في الحصول على ميزة ما من أجل تخفيض عبء الضريبة الى أدنى درجاتها ، و عرفه آخرون (Desai and Dharmapala ,2009) بأنه عبارة عن تحويل مسار مبلغ من المال من الدخل للخزانة العامة الى الإستقرار في حقوق الملاك عن طريق الخداع المحاسبي . وعرفه البعض الآخر بأنه التخفيض المتعمد في ضريبة الدخل لأي سبب (Christine Harrington&Walter Smith , 2012). وعرفه (Hanlon and Heitzman 2010) بأنه التخفيض غير المشروع في الضرائب الواجب أدائها ، وتمارس أغلب الشركات سلوك التهرب الضريبي على نطاق واسع لأنها تعلم علم اليقين أن مصروف الضريبة سيُخفّض أرباحها .(Noor et al., 2010). ومن أهم مظاهر التهرب الضريبي على الإطلاق إستخدام ما يُطلق عليه بالفروق المحاسبية والضريبية (Christine et al., 2014) ، فعلى سبيل المثال تؤدي اختلافات معدلات الإهلاك المحاسبية عن تلك الواردة بالتشريع الضريبي وفق المادة رقم ٢٦ الى إحداث فروق بين الربح المحاسبي والضريبي . لكن ما يُثار من تساؤل مُنصب على تقييم دور مُلاك الوحدة الإقتصادية في

الدفع باتجاه ممارسة أو مكافحة سلوك التهرب الضريبي ، من هذه الزاوية يمكن الزعم بأن من الثابت علمياً الإدعاء المنادي بأن للملاك ضغوطاً سلبيةً وأخرى إيجابيةً فيما يخص ممارسة سلوك التهرب الضريبي ، فمن مظاهر الضغوط السلبية التلويح بورقة تغيير الإدارة حال انخفاض معدلات الأرباح الموزعة ، وفي هذه الحالة لا تجد الإدارة مفرأ من تحقيق رغبات هؤلاء الملاك حتى ولو تم استخدام ممارسات إدارة الأرباح الهادفة للتهرب الضريبي ، مُستغلة في ذلك بعض الثغرات الواردة بالتشريع الضريبي . أبعد من ذلك قدمت بعض الدراسات أدلة على أن بعض المستثمرين وحملة الأسهم يفضلون الإدارات التي تستطيع إعداد القوائم المالية التي تلي رغباتهم حتى وإن احتويت بين ثناياها على بعض جواب الخداع (Farzaneh Nassirzadeh, 2012) ، وبالرجوع للأدب المحاسبي المرتبط بالتهرب الضريبي لاحظ الباحث تنوع كبير في هذه الدراسات ، وكان القاسم المشترك في هذه الدراسات هو إثباتها لإستخدام أساس الاستحقاق المحاسبي في إحداث فروق بين الربحين المحاسبي والضريبي ينتج عنها تقليص عبء الضريبة الى أقصى قدر ممكن ، فعلى سبيل المثال لاحظ (Healy and Wahlen, 1999) أن إدارة الأرباح بإستخدام بدائل القياس المُحاسبي تحدث عندما يُستخدم مديري الشركات حكمهم الشخصي في إعداد القوائم المالية ، مما ينتج عنه فروق بين الربح المحاسبي والضريبي ، وغالباً ما يكون سبب ذلك هو خضوع إدارة الشركة لضغوط تهدف الى تحقيق معدلات عالية للأداء ، مما قد يدفع الإدارة الى تحقيق ما يصبو اليه الملاك ولو بالتهرب الضريبي . وفي نفس السياق تطرقت الدراسة التي قام بها كل من (Dechow and Skinner , 2000) الى مدى إستخدام البدائل المحاسبية التي توفرها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها GAAP في إحداث الفارق الذي يؤدي الى الإفصاح عن ربح يرضي الملاك وتنخفض معه الأعباء الضريبية فوجدت العلاقة طردية . وفي سياق متصل إستخدم (Desai, AM& Dharmapala, D.(2007) بنجاح الفروق الضريبية بين الربح المحاسبي والضريبي وأطلق عليها مصطلح "book-tax gaps" وذلك للتعبير بشكل مباشر عن التهرب الضريبي ، فوجدت العلاقة الطردية القوية. أما دراسة (Blaylock et al., 2012) فقد إستهدفت الى قياس العلاقة بين الفروق الضريبية وإدارة الأرباح بإستخدام الإستحقاقات الإختيارية Disctinary accruals فوجد أن مع إتساع نطاق الفروق الضريبية الموجبة تتسع معها فرص التقرير عن أرباح منخفضة ، والعكس صحيح مما يُدعم الإفتراض المنادي بإمكانية إستخدام الفروق الضريبية كمؤشر للتهرب الضريبي . واستكملت دراسة (Shiwei WANG, Siyu chen , 2012)

الجهود التي بدأها. (Blaylock, B, Shevlin, T&Wilson, R., 2012) مُستهدفةً قياس العلاقة بين الفروق الضريبية ونشاط إدارة الأرباح باستخدام الإستحقاقات الإختيارية ، وإنتهت الى وجود العلاقة الطردية ، غير أن معدلات الأداء العالية في الأجل الطويل تُضعف من دوافع التهرب الضريبي باستخدام الإستحقاقات الإختيارية لإحداث هذه الفروق . ينتهي الباحث مما سلف الى نتيجة أساسية مفادها أن التهرب الضريبي نتيجةً حتميةً لاستخدام الإدارة للأساليب والأدوات المحاسبية المتنوعة والتي تؤدي الى إحداث فروق ضريبية محاسبية تؤدي في النهاية الى خفض التدفقات النقدية الخارجة في شكل ضرائب على دخول الأشخاص الإعتبارية، مما يؤدي ذلك بطبيعة الحال الى تحقيق وفورات مالية لإدارة الشركة

دراسات تناولت التهرب الضريبي كمصدر بديل للتمويل.

إذا سلمنا بأن التهرب الضريبي هدف لإدارة المنشأة التي تخضع لضغوط بعض فئات الملاك غضافة الى رغباتها الشخصية لتحقيق وفورات مالية ، وإذا سلمنا بما انتهت إليه الدراسات السابقة أيضاً من أن الفروق الضريبية المحاسبية مؤشر جديد لإدارة الأرباح ، وأداة جديدة لقياس التهرب الضريبي ، فهل يمكن القول بأن الوفورات المالية الناتجة عن التهرب الضريبي يمكن أن تُستخدم كمصدر بديل للتمويل عوضاً عن المصادر التقليدية المعروفة ؟ .

في هذا السياق يرى الباحث أننا إذا ما حاولنا الإجابة على هذا السؤال فينبغي أولاً مراقبة سلوك العوائد المدينة ("تكلفة الإقتراض") الخاصة بالشركة المُشْتَبِه تورطها في ممارسة عمليات التهرب الضريبي ، ثم نحاول ربط هذا السلوك بالفروق الضريبية المحاسبية ، على أن نأخذ في الحسبان باقي العوامل الأخرى المؤثرة في تكلفة الإقتراض (وهي ما يطلق عليها الباحثين متغيرات التحكم **Controle variables**) ، فإن لاحظنا إنخفاض العوائد المدينة المُسددة أو ما يطلق عليها تكلفة الإقتراض مع إزدياد مقدار الفروق الضريبية والمحاسبية الموجبة (وهي مؤشر للتهرب الضريبي) فهنا يمكن الزعم باستخدام إدارة المنشأة للوفر الضريبي الناتج عن ذلك التهرب كمصدر بديل للتمويل ، بكلمات أخرى يُعتبر التهرب الضريبي في حد ذاته مصدرٌ للتمويل بلا تكلفة. وتُعرف العوائد المدينة محاسبياً بكل ما يتحمله الشخص الإعتباري من مبالغ مقابل ما يحصل عليه من قروض وسلفيات أياً كان نوعها ، وكذلك السندات والأذون وأية صورة من صور التمويل بالديون من خلال أوراق مالية ذات عائد ثابت ، وبالتالي تُعتبر عبء على الإيراد

، بمعنى أنها أحد بنود المصروفات واجبة الخصم من الربح المحاسبي ، ولذلك تسمى بالمعدل الفعلي الذي تتكبده الوحدة الاقتصادية مُقابل حصولها على قروض من الغير (Utkir kholbadalove, 2012) . وضريبياً فقد أطلق المشرع الضريبي المصري عليها مُصطلح العوائد المدينة وذلك كما جاء بالتشريع الضريبي رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالقانون رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٥ .. وتُعتبر العوائد المدينة التي تدفعها الأشخاص الاعتبارية (بخلاف البنوك وشركات التأمين والشركات التي تباشر نشاط التمويل) من التكاليف واجبة الخصم ضريبياً بشرط ألا تزيد عن أربعة أمثال متوسط حقوق الملكية اعتباراً من السنة الضريبية ٢٠٠٩ . ويرى الباحث بأنه على الرغم من ضمان المشرع الضريبي خصم هذه العوائد من الربح المحاسبي كما جاء بنص المادة رقم إثنان وخمسون ، إلا أن عدم وجود هذه العوائد المدينة " تكلفة الإقتراض" أصلاً ضمن بنود المصروفات بقائمة الدخل يُمكن إدارة المنشأة من تحقيق وفورات مالية غير محدودة ، وهو ما سبق وأكدته دراسة (John R. Graham, 2006) . في ذات الوقت اذا تم ربط التهرب الضريبي بتكلفة الإقتراض فمن المتوقع لا محالة أن تنخفض تكلفة الإقتراض على إعتبار أن التهرب الضريبي سيوفر موارد مالية أمام الادارة التي تمارس التهرب الضريبي وتُستخدم الأموال الناتجة عن هذا التهرب كمصدر بديل للإقتراض بدون تكبد أي تكلفة ، وهذا ما تم إثباته بدراسات كل من (Graham and Tucker, Lim, 2010) وكذا دراسة Lim 2010; 2011 وأخيرا (Kim, 2010) ، هذا وقد أكد John R. Graham (2006) هذا الإدعاء عندما أشار كيف أظهرت القوائم المالية لشركة Compaq للبرمجيات أرباح خلال الفترة من ١٩٩١-١٩٩٢ تزيد عن ١٧٠ مليون دولار في السنة ، في نفس الوقت كانت تكلفة الإقتراض تمثل حوالي ١.٣% من مجمل الأصول ، وكانت نفس النسبة بالشركات المثيلة تساوي ٢٥% بالشكل الذي يوحي بفقدان هذه الشركة لفرصة خصم ملايين الدولارات كتكلفة اقتراض واجبة الخصم ضريبياً ، مما دعا عدد من الباحثين أمثال (Graham , 2006) للبحث عن المقابل المالي المُقدر نظير عدم الالتجاء للبنوك للحصول على تمويل مقابل خصم ملايين الدولارات كتكلفة اقتراض بالإقرار الضريبي ، وانتهى هذا الجدل العلمي الى أن Compaq تضحي بخصم تكلفة الإقتراض بالإقرار الضريبي تُقدر بحوالي ٦٥ مليون دولار مقابل جنى أضعاف ذلك المبلغ من وراء التهرب الضريبي ، وهكذا إستبدلت Compaq الإقتراض من الغير بالتهرب الضريبي الذي أُعتبر كمصدر بديل للتمويل ، وفي حقيقة الأمر إنعكس ذلك الوضع بالإيجاب على مقدار الأرباح الموزعة للسهم الواحد EPS حيث إرتفعت هذه النسبة بشكل ملحوظ خلال سنوات

التهرب الضريبي (John R. Graham 2006) بسبب خفض التدفقات الخارجة على شكل تكلفة الاقتراض ، فأدى كل ذلك الى زيادة قيمة المنشأة وبالتبعية انخفاض مقدار طلبها للقروض من الغير ، وهي نفس النتائج التي أكدها كل من (DeAngelo and Masulis, 1980) وأخيراً (Utkir kholbadalove , 2012) . ومما ينبغي الإشارة اليه هو أن العوائد المدينة " تكلفة الاقتراض" تتأثر أيضاً (بخلاف الفروق الضريبية المحاسبية) بمجموعة أخرى من العوامل ، منها ، مقدار الإستحقاقات الكلية ، وكذلك التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والرفع المالي (Petersen and Rajan, 1993) وحجم الشركة. (Carey et al., 1993) وأخيراً عمرها (Utkir kholbadalove , 2012).

دراسات تناولت أثر الملكية المؤسسية في علاقة العوائد المدينة بالتهرب الضريبي.

وفقاً لنظرية الوكالة (يترك المساهم لادارة الشركة حرية التصرف في إدارة شئون الشركة نيابة عنهم ، غير أن من سلبيات النظرية سابق الاشارة إليها أن أدى ذلك الى قيام إدارة الشركة باستخدام المعارف والخبرات المحاسبية المتراكمة لديها عندما تستخدم بدائل القياس المحاسبي التي توفرها المعايير المحاسبية في إدارة الأرباح ، بالشكل الذي يحقق مصالحها المتشعبة . فتفصح الإدارة عن أرباح مبالغ فيها في أحيان و لا تفصح عن أرباح فعلية في أحيان أخرى ، مما يؤدي الى ممارسة أطراف داخلية خداعاً حقيقياً لكافة الأطراف الخارجية وأهمها الجهاز الضريبي ، وفي واقع الأمر يؤدي ذلك لا محالة الى إحداث فروق بين الربح الضريبي والمحاسبي ، ومن الجدير بالذكر أن إثبات واقعة التهرب الضريبي بالنسبة لمنشآت الأعمال يمكن أن تهوي بأسعار الأسهم ببورصة الأوراق المالية في اللحظة التالية لإثبات ذلك ، والنتيجة المترتبة على ذلك هي إضمحلال قيمة المنشأة في سوق الأعمال ، لذلك تحاول جماعات الضغط الأخرى التخفيف من وطأة ممارسات الإدارات غير الرشيدة من خلال ممارسة الرقابة الفعالة على أداء هذه الإدارات ، وأهم جماعات الضغط تلك ما يطلق عليه بالملاك التابعين لمؤسسات كالبنوك وشركات التأمين والجهات الحكومية وما شابه ذلك (Desai and Dharmapala, 2009)، حيث تحاول هذه الجماعات بحكم سيطرتها على هيكل الملكية الحد من ممارسات التهرب الضريبي التي يتم ممارسته بمعرفة إدارات بعض الشركات ، حيث أثبتت دراسات عدة كيف يمكن ممارسة آليات حوكمة الشركات بمعرفة هذه الجماعات للضغط بهدف درأ التصرفات غير القانونية لبعض المدراء (Desai, Dyck and Zingales, 2004)، ويتسم أداء ملاك المؤسسات بتوافر الحافز القوي للرقابة على الأداء وبخاصة عندما يزداد

مستوى تمثيلها في هيكل الملكية ، وهذا ما تم تأكيده بدراسات كل من shleifer (vishny, 1986) وكذلك (chung et al 2002) ودراسة hartvel and stark, (2003) ودراسة (bhojraj and sengupta, 2003) وكذا (Desai and Dharmapala, 2009) ، ، فمع ازدياد مستوى مشاركة ملاك المؤسسات في الملكية يزداد الحافز للرقابة على أداء الإدارة ، فتنخفض ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي تنخفض احتمالات حدوث التهرب الضريبي (Desai and Dharmapala, 2005a, b; 2006; 2009a, b). بالشكل الذي يؤدي الى تخفيض مستوى الوفورات المحققة من هذا التهرب ، وفي هذه الحالة يتلاشى الوفر المالي الناتج عن هذا التهرب ، بكلمات أخرى يتلاشى المصدر البديل للتمويل الذي يوفره التهرب الضريبي ، فتلجأ الشركة مرة أخرى الى مصادر التمويل التقليدية كالبنوك وما يشابهها فتعود العوائد المدينة (تكلفة الإقتراض) للزيادة ، لذلك يمكن مع هذا الطرح الزعم بوجود العلاقة الطردية بين مستوى تمثيل ملاك المؤسسات بهيكل الملكية وتكلفة الإقتراض (Utkir kholbadalove, 2012) ، في ضوء ما سبق يمكن الإنتهاء الى أن ضغوط ملاك المؤسسات ستؤدي الى عودة تكلفة الإقتراض للإزدياد بسبب تلاشي الوفورات المالية التي كان التهرب الضريبي مصدراً لها . وأول من حاول الربط بين التهرب الضريبي وتكلفة الإقتراض كان (Miller , 1977) ، وتبعه على نفس النهج (John Rgraham, 2006) عندما حاول الربط بين ٤٤ شركة متهربة من الضرائب وسياسات الإقتراض من الغير ، حيث تم مقارنة معدل تكلفة الإقتراض للعينة المتهربة من الضرائب مع مجموعة من الشركات المماثلة التي لم تمارس التهرب الضريبي ، فوجد أن الشركات المتهربة من الضرائب تقل فيها معدلات الإقتراض بنسبة ٨ % عن تلك الشركات غير المتهربة ضريبياً ، مما يدعم الافتراض المنادي بأن التهرب الضريبي يؤدي الى تكوين وفورات للشركات ممارسة للتهرب الضريبي بما يجعل التهرب مصدر بديل للتمويل . هذا وكانت قد تكررت هذه النتيجة مرة أخرى في دراسة (Graham and Tucker, 2006) و تأكد هذا الإدعاء تماماً بالدراسات الثلاث التي قام بها كل من Desai and Dharmapala أعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ - ٢٠٠٩ . وكانت آخر الدراسات التي دعمت نفس الفكرة وإنتهت للتأثير الإيجابي لملاك المؤسسات على تكلفة الإقتراض دراسة كل من (Utkir kholbadalove 2012) وأخيراً دراسة (Christine &Walter Smith, 2013) . في ضوء ما سلف ينتهي الباحث الى نتيجة مفادها أن التهرب الضريبي يعتبر مصدر بديل ومجاني للتمويل يؤدي الى خفض تكلفة الإقتراض الى أدنى مستوياتها ، ومع إرتفاع مستوى مشاركة ملاك المؤسسات في

ملكية الشركة ترتفع جودة الحوكمة ومن ثم ترفع جودة الرقابة على أداء الإدارة غير الرشيدة ، وهو سبيل يقود الى تخفيض الوفر المالي الناتج عن التهرب الضريبي ، فلا تجد الإدارة مصدر بديل عن مصادر التمويل التقليدية ، وكل ما سبق يؤدي الى عودة تكلفة الاقتراض الى الازدياد.

١-٦- حدود البحث:-

(١) يتساوى معنى مصطلح العوائد المدينة الوارد بالبحث مع نفس المعنى الخاص بتكلفة الاقتراض " .

(٢) يرتبط البحث فقط بالتطبيق على الأشخاص الإعتباريين الخاضعين لضريبة الدخل وفقا للتشريع المصري رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ المعدل ، وبالتالي يخرج عن نطاق التطبيق الأشخاص الطبيعيون.

(٣) يستثنى من الدراسة البنوك وشركات التأمين وكذلك الشركات التي تباشر نشاط التمويل حيث تُعامل هذه الوحدات الإقتصادية معاملة خاصة فيما يخص العوائد المدينة الخاصة بها " تكلفة الاقتراض " .

١-٧- منهج البحث:-

لتحقيق هدفى البحث سيعتمد الباحث على المنهجية التالية :-

- إجراء دراسة نظرية من خلال إستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على أسلوبى الإستقراء والإستنباط لصياغة مشكلة الدراسة مع تكوين الإطار النظري لها من خلال الإطلاع على المقالات العلمية ذات الصلة بموضوع البحث ، ومن ذاك الإطارالنظري يستنتج ثم يُطوّر الباحث فرضا الدراسة الرئيسيان.

- إجراء دراسة عملية تطبيقية على القوائم المالية للشركات المصرية المقيدة ببورصة القاهرة للأوراق المالية وذلك خلال الفترة من ٢٠١٠ - ٢٠١٤ وفقاً لمدخل **Pannel Data** والمعتمد بطبيعة الحال على سلسلة زمنية **Time Series** ومجموعة من الشركات **Cross - section** حيث يتم الحصول على البيانات التي سيتم إجراء التحليل الإحصائي عليها من المصادر الثانوية الممثلة في التقارير المالية المنشورة والإيضاحات المُتممة للقوائم المالية فضلاً عن نماذج الإفصاح التي تقوم الشركات بإعدادها وتسليمها لإدارو الإفصاح ببورصة القاهرة للأوراق المالية في نهاية كل سنة مالية والتي يتضح منها طبيعة هيكل الملكية للشركات التي دخلت عينة الدراسة ، والهدف هو الحصول على النسبة المئوية للملاك التابعين لمؤسسات مقابل باقي الحصص الأخرى ، على أن يتم

تحليل تلك البيانات بشكل كمي باستخدام أسلوب الإندار المتعدد او البسيط حسب الأحوال ، حيث سيتم اللجوء لأسلوب الإندار المتعدد **Stepwise** إذا ما وجد ازدواج خطي بين المتغيرات سواء كان ازدواج خطي بسيط **Collinerity** أو ازدواج خطي متعدد **Multicollinerity** ، والازدواج الخطي ينتج إذا كان معامل الارتباط بين المتغيرات < أو = ٧٠% (عبد ربه , محمد ١٩٩٨) وإذا لم يجد الباحث ازدواج خطي فيفضل في هذه الحالة استخدام أسلوب الإندار البسيط وفق طريقة **Enter**.

١-٨- خطة البحث:

إطلاقاً من مشكلة البحث ، وتحقيقاً لهدفه، وفي إطار حدوده سيتم إستكماله علي النحو التالي :-

- ٢- الدراسة النظرية وتطوير الفروض .
- ٣- التحليل العملي وإختبار الفروض.
- ٤- النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية.
- ٢- الدراسة النظرية وتطوير الفروض .
- ٢-١- تقديم :-

حاولت كل الدراسات السابقة إستطلاع ما إذا كانت هناك علاقة إرتباط معنوية بين كل من التهرب الضريبي وتكلفة الاقتراض ، وانتهت أغلب هذه الدراسات الى وجود العلاقة العكسية المعنوية بين كلا المتغيرين ، ثم تطرقت تلك الدراسات إلى محاولة ربط العلاقة العكسية للتهرب الضريبي بتكلفة الإقتراض مع ما يطلق عليه بالملكية المؤسسية ، وكان الهدف هنا ممثل في البحث عما إذا كان للملكية المؤسسية تأثير ملموس في الحد من قوة وشراسة العلاقة العكسية الحادثة بين التهرب الضريبي وتكلفة الإقتراض ، وذلك كله مبنياً على الإدعاء المنادي بأن ملاك المؤسسات دائماً ما يكون نصيبهم في هيكل الملكية أكبر من غيرهم ، وبالتالي فمن الناحية العملية تتاح لهذه الفئة مرونة كبيرة في الرقابة على أداء الإدارة وبخاصة عندما تجنح ناحية الأداء غير الرشيد ، وهذا ما تم إثباته بالدراسات السابقة ، وكان آخر هذه الدراسات ما قام به **(Utkir kholbadalove 2012)** ، وكذلك **(Christine&(Walter Smith, 2013)** وبالتالي في ضوء ما سبق تكون معالم الدراسة النظرية التي سيقوم بها الباحث في ضوء ما ذكره كل من **(Graham and Tucker, 2006)** وكذلك **(Lim, 2010)** ومعالمها على النحو التالي :-

- التهرب الضريبي - مفهومه ، مصادره وعلاقته بالعوائد المدينة (تكلفة الإقتراض) .
 - تأثير الملكية المؤسسية في علاقة التهرب الضريبي بالعوائد المدينة (تكلفة الإقتراض)
- ٢-٢ - التهرب الضريبي - مفهومه ، مصادره وعلاقته بالعوائد المدينة
(تكلفة الإقتراض) :

٢-٢-١ - تعريف التهرب الضريبي :-

عرف (Hanlon and Heitzman, 2009) التهرب الضريبي بأنه تخفيض متعمد لعبء الضريبة الفعلي المستحق على الربح المحاسبي ، وعرفه Pasternak (and Rico , 2008) بأنه إستخدام قانوني للتشريع الضريبي في الحصول على ميزة ما من أجل تخفيض عبء الضريبة الى أدنى درجاتها ، و عرفه آخرون (Desai and Dharmapala , 2009) بأنه عبارة عن تحويل مسار مبلغ من المال من الدخل للخرزنة العامة الى الاستقرار في حقوق الملاك عن طريق الخداع المحاسبي ، إذن التهرب الضريبي عبارة عن سلوك يستخدم فيه أدوات محاسبية يتم إستخدامها بهدف الإستيلاء على أموال كان من المفترض أن تدخل الخزانة العامة للدولة ، وإنتهت الدراسات السابقة التي تمت في هذا المجال الى أن أدوات التهرب الضريبي المحاسبية غالبا ما تتمثل في إحداث فروق بين الربحين المحاسبي والضريبي ، وهي ما ذكرت بالمعيار المحاسبي المصري رقم ٢٤ تحت مسمى الفروق الزمنية (المؤقتة) والفروق الدائمة .

٢-٢-٢-١ مصادر الفروق الضريبية المؤقتة (الزمنية)

الفروق الضريبية المؤقتة أو الزمنية تظهر بسبب أن بعض الإيرادات أو المصروفات لا تظهر بالقوائم المالية في سنة حدوثها ، أي بسبب أن بعض هذه البنود تدرج بالقوائم المالية للأغراض المحاسبية في فترات مختلفة عن الفترات التي تدرج فيها نفس البنود بالقرار الضريبي . و يترتب عليها ضرائب مؤجلة ، أو بكلمات أخرى يمتد تأثيرها على قائمة الدخل و قائمة المركز المالي ، وبالتالي فهي تؤدي الى خفض العبء الضريبي في حالة وجود وفورات ضريبية والعكس صحيح ، والجدول رقم (١) يوضح أهم المواد القانونية بالتشريع الضريبي رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ التي يمكن أن تحدث الفروق الزمنية (المؤقتة) .

(جدول رقم ١) المواد القانونية بالقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ المسببة للفروق المؤقتة

رقم المادة	الفروق المؤقتة
مادة رقم ٢١	الدخل الضريبي المرتبط بالعقود طويلة الأجل بنسبة ما تم تنفيذه من كل عقد على أساس التكلفة الفعلية للأعمال المنفذة خلال الفترة الضريبية منسوبة الى نسبة التكاليف المقدرة من كل عقد
مادة رقم ٢٥	حساب الاهلاك الضريبي بنسب تختلف عن النسب المحاسبية
مادة رقم ٢٧	لبعض الأصول % يحسب الاهلاك المعجل بنسبة ٣٠
مادة رقم ٢٨	مجموعة من الشروط الديون المعدومة تخصم في ظل
مادة رقم ٢٩	ترحيل الخسائر لمدة خمس سنوات

١-٢-٢-٢-٢ - مصادر الفروق الضريبية الدائمة :-

أما الفروق الدائمة ، فقد عرفها المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٤ بأنها الإختلافات التي تنشأ في فترة مالية معينة ولا تنعكس آثارها في الفترة أو الفترات التالية ، وتنشأ هذه الإختلافات نتيجة أن بعض بنود المصروفات والإيرادات تؤخذ في الحسبان عند قياس الربح المحاسبي و الضريبي ولا تؤخذ في الحسبان عند قياس النوع الآخر من الدخل ، فالتشريعات الضريبية (Mohamed Abulgasem Zakari, 2014) تتضمن العديد من المعالجات التي تهدف الى تحقيق أهداف إجتماعية أو إقتصادية أو إجتماعية ، كالنص على إستبعاد إيرادات معينة من الخضوع للضريبة (كإستثمارات المالية المقيدة ببورصتي القاهرة والإسكندرية) أو منع خصم مصروف معين (كالمخصصات بخلاف ٨٠ % من تلك الخاصة بالبنوك والمخصصات الفنية الخاصة بشركات التأمين أو التبرعات المدفوعة لجهات خيرية مشهورة بنسبة ١٠ % من الدخل الضريبي المؤقت) الأمر الذي يترتب عليه وجود فروق دائمة بين الربح المحاسبي والضريبي ، ويؤثر ذلك لا محالة على معدل الضريبة الفعلي **Effective tax rate** عن معدل الضريبة المنصوص عليه بالقانون **Staturity tax rate** ، ومن خصائص الفروق الضريبية الدائمة أنها لا تنعكس آثارها على الفترات التالية وبالتالي لا يترتب عليها ضرائب مؤجلة ، أي يمتد تأثيرها فقط على قائمة الدخل دون قائمة المركز المالي ، وبالتالي فهي تؤدي الى خفض العبء الضريبي في حالة وجود وفورات ضريبية والعكس صحيح . والجدول التالي يوضح مصادر هذه الفروق بالتشريع الضريبي المصري رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

(جدول رقم ٢) المواد القانونية بالقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ المعدل و المسببة للفروق الدائمة

رقم المادة	الفروق الدائمة
فقرة ٥ مادة ٢٣	المبالغ المستقطعة من أرباح الشركات لحساب الصناديق الخاصة للتوفير أو الادخار او المعاش بما لا يجاوز ٢٠ % من المرتبات المقبولة ضريبياً
فقرة ٨ مادة رقم ٢٣	التبرعات المدفوعة لجهات مشهورة بما لا يجاوز ١٠ % من الربح الضريبي المؤقت
مادة رقم ٢٤	توجد مجموعة من البنود غير القابلة للخصم وتضم الجزاءات والغرامات المفروضة على الممول - ضريبة الدخل - العائد المسدد على القروض بما لا يجاوز مثلي سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي - الفوائد المسددة لشخص طبيعي معفي من لضريبة
فقرة ٨ مادة رقم ٥٠	عائد الاستثمار في استثمارات مالية مقيدة ببورصة الأوراق المالية
فقرة ٩ مادة رقم ٥١	العوائد التي يحصل عليها الشخص لا اعتباري عن أوراق مالية وشهادات الادخار التي يصدرها البنك المركزي المصري
فقرة ١٠ مادة رقم ٥٢	توزيعات الأرباح التي يحصل عليها اشخاص اعتبارية مقيمة بسبب المساهمة في تكوين اشخاص اعتبارية مقيمة اخرى
فقرة ١٢ مادة رقم ٥٣	ارباح شركات الإنتاج الداجنى وتربية النحل وحظائر تربية المواشي وتسمينها وشركات مصايد وتربية الأسماك
مادة رقم ٥٣	الأرباح والخسائر الناتجة عن اعادة التقييم عندما يتم تغيير الشكل القانوني
مادة رقم ٥٢	العوائد المدينة ما يجاوز أربعة أمثال حقوق الملكية - المبالغ المجنية لتكوين المخصصات والقروض عدا تلك المرتبطة بالبنوك وشركات التأمين - حصص الأرباح وأرباح الأسهم الموزعة - ما يحصل عليه اعضاء مجلس الادارة من مكافآت العضوية وبدلاتها

ينتهي الباحث من العرض السابق الى نتيجة مفادها أن إحداث الفروق بين الربح المحاسبي والضريبي أداة من أدوات التهرب الضريبي ، والهدف الأخير يصب في إتجاه التأثير بالسلب على معدل الضريبة الفعلي **Effective Tax Rate** . غير أن التساؤل الذي يمكن أن يثار هنا مرتبط بمدى صلاحية مؤشر الفروق بين الربح المحاسبي والضريبي لأن يكون مؤشراً دالاً على التهرب الضريبي ؟

للإجابة على هذا السؤال ينبغي التنويه الى أن المشرع الضريبي المصري منذ إصداره الأول رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مرورا بالتشريعات المتعاقبة حتى التشريع رقم ٩١ المعدل بالتشريع رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٥ - يضمن سرية - بيانات ومعلومات الممولين ، ونفس الشئ بالنسبة للدول الأخرى وبالتالي بات من الصعوبة بمكان الاستفادة من بيانات الشركات المتهربة ضريبياً ، ولذلك واجهت كل الدراسات السابقة مشكلة الحصول على بيانات تخص الشركات التي مارست التهرب الضريبي ، ما عدا دراسة **john (Rgraham , 2006)** والتي تم فيها الإستعانة ببيانات فعلية عن بعض الشركات التي تهربت ضريبياً خلال عام ١٩٩١ - ١٩٩٢ وأهمها شركة **Compaq** للبرمجيات، ونظراً لندرة البيانات كما سبق البيان فقد تم بالدراسات السابقة استخدام واحد من المؤشرات التالية للتعبير عن التهرب الضريبي:-

(أ) معدل الضريبي الفعلي الدفترى ETR - BOOK

(ب) معدل الضريبة الفعلي النقدي Cash ETR

(ج) الفروق الضريبية والدفترية الدائمة والمؤقتة BTD

(د) الفروق الضريبية والدفترية المؤقتة DTAX.

وقد لاحظ الباحث أن هناك توسعاً كبيراً في استخدام مؤشر الفروق الضريبية المحاسبية ، فعلى سبيل المثال يرى بعض الباحثين أمثال (Suryo Utomo, 2012) أن الاستدلال بالفروق الضريبية BTD كمؤشر للتهرب الضريبي إستدلالاً غير كامل ، والمبرر هو أن التهرب الضريبي قد يعود لعوامل أخرى بخلاف الفروق بين الربح المحاسبي والضريبي ، ومع ذلك لاحظ الباحث أن هناك سيلا من الأبحاث العملية التي إستخدمت الفروق الضريبية المحاسبية كمؤشر للتهرب الضريبي و كان أهمهم (Dharmapala ، 2005) عندما أكد على صلاحية ودقة هذا الاستدلال ، كما أيد (Shiwei 2012) Wang, Siyu, هذا الاستدلال بقوة ، كذلك لاحظ الباحث بأن هناك أبحاث عملية أيضاً إعتمدت على الفروق الضريبية الدفترية كمؤشر للتهرب الضريبي ، فقد أشار على سبيل المثال (Wilson , 2009) الى أن الشركات التي تقوم بالتهرب الضريبي تزداد لديها الفروق الضريبية في المتوسط بنسبة ١٠٢ % ، هذا وأشار ، Pincus, and Rego (2003) أيضاً الى أن الشركات التي أقرت باقراراتها الضريبية عن أرباح منخفضة أو أظهرت خسائر وُجد أن مقدار الضريبة المؤجلة لدى هذه الشركات كبير للغاية ، هذا وقد أثبت (Hanlon , 2005) أن الشركات التي تظهر لديها فروق ضريبية كبيرة دائماً ما توجد لديها أرباح منخفضة للغاية وقد يصل بها الأمر الى حد اظهار خسائر مقارنة بمثيلاتها التي تظهر لديها فروق ضريبية منخفضة ، في سياق متصل أشار ، Desai (2003) الى أن ازدياد الفروق الضريبية الدفترية مرتبط بظواهر كل من الايواء الضريبي tax sheltering وشراسة الاقرار عن خسائر وكذلك إنخفاض معدل الضريبة الفعلي وكلها مؤشرات على التهرب من أداء الضريبة ، كذلك أشار كل من (Desai, 2005) و (Desai and Dharmapala , 2009) كيف حققت شركات إنرون للطاقة وزيروكس وتيكو أرباح للمساهمين بالبلايين وكانت المدفوعات الضريبية بالسالب بسبب إستخدام آليات الإستحقاقات الإختيارية لاحداث فروق بين الربح الضريبي والمحاسبي ، وأخيراً أوضح أيضاً (Utkir kholbadalove , 2012) ومن بعده (Walter Christine&Smith , 2013) أن مؤشر الفروق المحاسبية والضريبية يمكن إستخدامه

بنجاح للتعبير عن التهرب الضريبي ، ويستند صاحب هذا الرأي الى أن التهرب الضريبي مؤشره الفروق الضريبية والمحاسبية .

في نفس السياق يرى الباحث ضرورة الحذر عند استخدامه ، لأن تلك الفروق ربما تعود أيضاً (بخلاف التهرب الضريبي) الى ممارسة سلوك إدارة الأرباح غير الهادفة للتهرب الضريبي ، وهو ما أكده كل من (Desai and Dharmapala , 2006) عندما أشارا الى أن الفروق الضريبية والمحاسبية يمكن أن تعود الى مصدرين ، أما المصدر الأول فهو تقليل الأعباء الضريبية كلما أمكن ذلك (Spathis, 2002) بينما المصدر الصائي فممثل في ممارسة الشركة لسلوك إدارة الأرباح وهو سلوك ليس بالضرورة أن يكون مقصده تخفيض عبء الضريبة ، ويؤيد الباحث هذا الطرح حيث قد يستهدف هذا السلوك الى تخفيض التذبذب (التطاير) volatility الذي يمكن أن يحدث في قيمة الربح Ball, (Kothari and Robin, 2000) أو تخفيض الخسائر كما أشار (Burgstahler and Eames, 2003) أو تخفيض التكاليف السياسية كما ذكر بدراسة (Burgstahler and Eames, 2003) ، وقد يمتد الى رفع قيمة السهم في سوق الأوراق المالية (Shivakumar, 2000). وفي أحوال أخرى قد يهدف الى تلبية حاجات وتوقعات محلي القوائم المالية (Shivakumar, 2000). ، هذا وأكد البعض إمكانية استخدام إدارة الأرباح في الحصول على حوافز ومكافآت من الأرباح الموزعة (Healy, 1985) وهو نفس الطرح الذي اكده (Holthausen, Larker and Sloan, 1995) . وبالتالي يمكن التأكيد على أن الفروق الضريبية والمحاسبية لا تعكس بالضرورة التهرب الضريبي بمفرده (Utkir kholbadalove , 2012) نقلا عن (Desai and Dharmapala , 2006) مما يستلزم ضرورة التحكم في سلوك إدارة الأرباح غير الهادف للتهرب الضريبي عن طريق ما يطلق عليه بمؤشر الإستحقاقات الإجمالية Total Accruals .

ينتهي الباحث بعد العرض السابق الى نتيجة جديدة مفادها أن أغلب الدراسات الضريبية السابقة التي تعرضت لموضوع التهرب الضريبي إستخدمت الفروق الضريبية الدفترية بنجاح كمؤشر محاكي للتهرب الضريبي .

١-٢-٣ - علاقة التهرب الضريبي بالعوائد المدينة (تكلفة الإقتراض)

لاحظ الباحث أن أغلب الدراسات السابقة أشارت الى أن الشركات التي تمارس التهرب الضريبي تتجمع لديها مدخرات مالية بفعل هذه الممارسات ، حيث تستخدم هذه المدخرات كمصدر بديل للتمويل عوضاً عن الاقتراض من البنوك أو اللجوء للقروض من

خلال إصدار سندات مثلاً، ومن أكثر المؤيدين لهذا الطرح (Graham and Tucker, 2006; Lim, 2010) حيث يؤدي التهرب الضريبي الى رفع جودة الإقتراض من الغير بتخفيض معدله الفعلي ، فينعكس ذلك على شكل تخفيض المدفوعات النقدية للبنوك في شكل فوائد وخفض معدلات الفشل المالي ، وكل ما سبق يصب في مصلحة تخفيض تكلفة الإقتراض (Lim, 2011) وأبلغ مثال على ذلك هو مثال شركة Compaq للبرمجيات والتي ذكرها الباحث فيما قبل.

وبناء عليه وفي ضوء ما سبق يمكن تطوير فرض الدراسة المرتبط بالتهرب الضريبي وعلاقته بالعوائد المدينة " تكلفة الاقتراض " على النحو التالي: - .

الفرض الأول :- لا توجد علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين التهرب الضريبي والعوائد المدينة " تكلفة الاقتراض " .

١-٣- تأثير الملكية المؤسسية في علاقة التهرب الضريبي بتكلفة الإقتراض:-

وفقا لما ذكره (Bush, 1998) يمكن الزعم بأنه غالبا ما تتسم الملكية المؤسسية بكبر حجمها في هيكل الملكية ، وذلك لكونها تتبع مؤسسات عملاقة كشركات البترول والتأمين والبنوك وأحيانا بعض الوحدات الحكومية وشركات السمسة في الأوراق المالية ، في ذات الوقت نظراً لكبر مستوى الملكية الخاص بتلك الفئة فإن نفوذها داخل مجلس الإدارة يمتد ليشمل ممارسة الرقابة الفعالة على أداء الإدارة ، فعلى سبيل المثال لا تسمح هذه الفئة بتدهور جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية ، حيث تتدخل في تعيين كبار مراقبي الحسابات لمراجعة القوائم المالية ، والأخير (في أغلب الأحوال) لا يسمح باستخدام آليات إدارة الأرباح مثلا باستخدام أساس الإستحقاق المحاسبي ، وهذا ما دعا (Tai, 2004) الى أن يفصح صراحة في دراسته عن أن وجود الملاك التابعين لمؤسسات داخل أي شركة يعد دليلا كافيا على جودة الأرباح ، وجودة الأرباح تعني عدم وجود شبهات تتعلق بالتهرب الضريبي ، ونفس الرأي نادى به (Mansoor Mehrabian et al., 2013) ، عندما أشار الى أن وجود ملاك المؤسسات بأي منشأة يؤدي وبقوة الى أن تتسم الأرباح المفصح عنها بالجودة الكافية ، ونفس الطرح أيده كل من (Dechow and colleagues, 2002) ومبرر هؤلاء الأكاديميين مرده الى أن الملاك التابعين لمؤسسات لا يسمحون بتدهور قيمة المنشأة في بورصة الأوراق المالية ، حيث تتدهور قيمة الشركة بالبورصة بمجرد إنتشار شائعات تفيد تورط الشركة في ممارسة سلوك التهرب الضريبي ، أذن ما يمكن استنتاجه من نتائج في هذا الصدد هو قدرة ملاك المؤسسات على الحد من ممارسات إدارة الأرباح ، وإدارة الأرباح قد تتساوى في نتائجها

في أحوال كثيرة مع التهرب الضريبي (Shiwei wang, siyu chen, 2012) ، وبالتالي فهي أداة من أدوات الحد من التهرب الضريبي ، وهذا ما يدعم الافتراض المنادي بأن المؤشر الرئيسي الذي يمكن الرجوع إليه عند فحص جودة أنشطة المساهمين هو تواجد الملكية المؤسسية. (Desai and Dharmapala, 2009) ودافع هذه الفئة مستمد في أغلب الأحوال من كبر مساهمتهم في رأس المال للشركات ، وعلى ذلك تنخفض فرص التهرب الضريبي عندما يتواجد ملاك المؤسسات ، والدليل على ذلك هو أن الشركات التي ينعلم فيها ملاك المؤسسات كالشركات العائلية. (Cheng, 2010) يتم الإقرار ضريبيا عن ضرائب دخل أقل بكثير من مثيلاتها التي يتواجد فيها ملاك المؤسسات . وعلى ذلك يتوقع الباحث في ضوء ما سبق من آراء الى احتمال وجود العلاقة الطردية المعنوية بين وجود ملاك تابعين لمؤسسات وتكلفة الاقتراض ، وذلك لعدم توافر الموارد المادية التي تجعل من التهرب الضريبي مصدر بديل للتمويل ، مما يؤدي في نهاية الأمر الى اللجوء للبنوك ومصادر التمويل الأخرى للأقتراض فترتفع بالتبعية تكلفة الاقتراض . وعلى ذلك وفي ضوء ما سبق يكون فرض البحث الثاني المرتبط بعلاقة التهرب الضريبي بتكلفة الإقتراض على النحو التالي :-

الفرض الثاني :- لا تنخفض حدة العلاقة العكسية بين التهرب الضريبي وتكلفة الإقتراض بتدخل الملاك التابعين لمؤسسات.

٢- القسم الثاني الدليل العملي - وإختبار فروض الدراسة.

٢-١- إختيار العينة

قام الباحث بإختيار عينة مبدئية مكونة من سبع وخمسون شركة مصرية مسجلة ببورصة الأوراق المالية وفقاً لمدخل Pannel Data والمعتمد بطبيعة الحال على سلسلة زمنية Time Series تبدأ بالسنوات من ٢٠١٠ وتنتهي في ٢٠١٤ ، ومجموعة من الشركات Cross - section حيث يتم الحصول على البيانات التي سيتم إجراء التحليل الإحصائي عليها من المصادر الثانوية الممثلة في التقارير المالية المنشورة والإيضاحات المتممة للقوائم المالية فضلاً عن نماذج الإفصاح التي تقوم الشركات بإعدادها وتسليمها لإدارو الإفصاح ببورصة القاهرة للأوراق المالية في نهاية كل سنة مالية والتي يتضح منها طبيعة هيكل الملكية للشركات التي دخلت عينة الدراسة ، وقد إنتهت عينة الدراسة لتصل الى عدد تسع وعشرون شركة بعد تطبيق بعض الشروط التي سيذكرها الباحث فيما بعد وقد كان الإختيار بطريقة عشوائية داخل كل قطاع من القطاعات المسجلة بها هذه

الشركات وقد وصلت عدد القوائم المالية الصالحة لإجراء التحليل الإحصائي عليها بإجمالي عدد مشاهدات ٧٤ مشاهدة ، والشركات المختارة تنتمي لقطاعات صناعية وتجارية وخدمية متعددة ، فعلى سبيل المثال إحتوت العينة على شركات تنتمي لقطاعات الصناعات المعدنية كصناعة الحديد والألومنيوم ، فضلا عن صناعة الأسمنت ، والأدوية والكيمويات ، والملابس والمنسوجات ، وحليج الأقطان ، والمواد الغذائية وقطاع الخدمات الطبية والإسكان وغيرها وقد خضعت الشركات المختارة لشروط حددها الباحث مثلما تم بالدراسات السابقة (Utkir kholbadalove, 2012) ، وكانت تلك الشروط كالتالي :-

(١) أن تظهر قائمة الدخل للشركات المختارة صافي ربح محاسبي ، وبالتالي سيتم استبعاد جميع الشركات التي أظهرت قائمة الدخل الخاصة بها صافي خسائر محاسبية.

(٢) يجب أن تحقق الشركة المختارة فروق موجبة بين الربح المحاسبي والضريبي والتي سيعتبرها الباحث مؤشراً للتهرب الضريبي كما تم بالدراسات السابقة ، بكلمات أخرى يجب أن تحقق هذه الشركات أرباح محاسبية تفوق الربح الضريبي المقدر ، وبالتالي سيستبعد من عينة الدراسة كل الشركات التي يزداد فيها الربح الضريبي عن الربح المحاسبي ، وبالتبعية فقد مرت عينة الدراسة بالمراحل التالية:

جدول رقم (٣)

٥٧	اجمالي العينة المبدئية المختارة
٢-	شركات مستبعدة تنتمي للقطاع المالي
١٨-	الشركات المستبعدة بسبب تحقيقها لخسائر محاسبية في ١٢/٣١ من السنة المالية
٨-	شركات مستبعدة لأن الربح المحاسبي فيها أقل من الربح الضريبي
٢٩	العينة النهائية

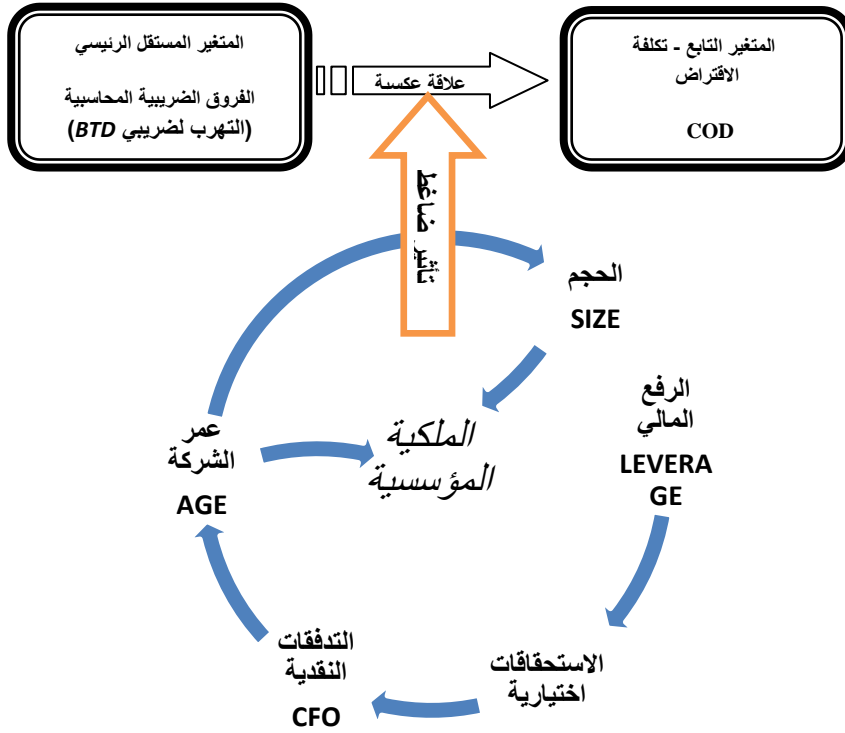
وبيانات هذه الشركات كان على النحو التالي :-

جدول رقم (٤) :- بيان بالشركات التي دخلت عينة الدراسة

اسم الشركة	مسلسل	اسم الشركة	مسلسل
الشركة الدولية للمحاصيل الغزانية	16	شركة اسمنت بورتلاند طرة	1
الشركة العربية لحليج الأقطان	17	الأهلي للتنمية العقارية	2
شركة النساجون الشرقيون	18	شركة المصريين في الخارج	3
الشركة المصرية للاتصالات	19	شركة بايونيرز	4
شركة السادس من أكتوبر	20	شركة الأسكندرية - أموك	5
شركة ابي قير للأسمدة	21	شركة السويدي اليكترويك	6
شركة أوراسكوم للأعلام	22	شركة القاهرة للإسكان	7
الشركة القابضة المصرية الكويتية	23	الشركة الشرقية للدخان	8
شركة غيور - جي بي اوتو	24	شركة المصرية لخدمات النقل	9
شركة ليسيكو	25	شركة النعيم	10
شركة أسمنت السويس	26	شركة النيل لحليج الأقطان	11
الشركة المالية الصناعية	27	شركة بالم هيلز	12
شركة الصعيد العامة للمقاولات	28	شركة طلعت مصطفى	13
الشركة المصرية للأدوية - ابييكو	29	شركة عامر جروب	14

٢-٢- متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

١/٢/٢- متغيرات الدراسة :- الشكل رقم (١) يوضح أهم متغيرات الدراسة :-



شكل رقم (٢) المصدر :- من اعداد الباحث

من الشكل السابق (وفي ضوء الدراسات السابقة) يمكن القول أن :-

المتغير المستقل وهو الفروق الضريبية المحاسبية يؤثر في المتغير التابع وهو العوائد المدينة أو ما يطلق عليها بتكلفة الإقتراض COD وذلك بشكل سلبي ، كما تم إثباته بدراسة (Utkir kholbadalove, 2012) وغيرها من الدراسات الأخرى ، كما أن متغيرات المراقبة تؤثر في متغير الملكية المؤسسية ، وينعكس كل ذلك في النهاية بالضغط في اتجاه التأثير على علاقة العوائد المدينة بالتهرب الضريبي ، ويتوقع الباحث أن تكون نتائج تفاعل هذه المتغيرات كالتالي إذا ما كانت الشركات المصرية ممارسة للتهرب الضريبي :-

- التهرب الضريبي (باستخدام الفروق المحاسبية الضريبية) محرك عكسي لتكلفة الإقتراض، لأن التهرب الضريبي يوفر أموال للشركة من وراء التهرب الضريبي وتستخدم كمصدر للتمويل البديل.

- أن وجود ملاك تابعين لمؤسسات (الملكية المؤسسية) يخفف من وطأة التهرب الضريبي فيؤدي ذلك الى إضمحلال قيمة الأموال الناتجة عن ذاك التهرب بما يؤدي الى العودة مرة أخرى لمصادر التمويل التقليدية فترتفع تكلفة الاقتراض مرة أخرى .

٢-٢-٢ - أسلوب وطريقة قياس متغيرات الدراسة:-

١/٢/٢/٢ - المتغير التابع - العوائد المدينة "تكلفة الاقتراض *Cost of Debt*": -

ويحسب متغير العوائد المدينة "تكلفة الاقتراض" بحسب ما ورد بدراسة كل من (Pittman and Fortin, 2004) وكذلك دراسة (Utkir kholbadalove) 2012, بقسمة مصروف الفوائد السنوي على متوسط الالتزامات طويلة وقصيرة الأجل بالمعادلة التالية :-

مصروف الفائدة الخاص بالسنة المالية

متوسط الإلتزامات طويلة الأجل والالتزامات قصيرة الأجل

(١)

حيث :- متوسط الإلتزامات طويلة وقصيرة الأجل يحسب كالتالي :-

الإلتزامات طويلة الأجل + الإلتزامات قصيرة الأجل

2

(٢).....

٢-٢-٢-٢ - المتغير المستقل الرئيسي - التهرب الضريبي *Tax avoidance* :-

لما كان المشرع الضريبي المصري منذ التشريع الأول رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مرورا بالتشريعات المتعاقبة وحتى التشريع رقم ٩١ المعدل بالتشريع رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٥ - يضمن سرية - بيانات ومعلومات الممولين ، ونفس الشيء بالنسبة للدول الأخرى ، وبالتالي بات من الصعوبة بمكان الاستفادة من بيانات الشركات المتهربة ضريبيا ، ولذلك واجهت كل الدراسات السابقة مشكلة الحصول على بيانات تخص الشركات التي مارست التهرب الضريبي ، ما عدا دراسة (john Rgraham ,2006) التي تم فيها الإستعانة ببيانات فعلية عن بعض الشركات التي تهربت ضريبيا خلال عامي ١٩٩١ - ١٩٩٢ وأهمها شركة Compaq للبرمجيات، ونظراً لندرة البيانات كما سبق البيان فقد تم استخدام المؤشرات التالية للتعبير عن مؤشر التهرب الضريبي ، هذا ما ورد بكافة الدراسات السابقة للدلالة على التهرب الضريبي ، وبشكل عام يرى Dharmapala, (2006, 2009) أن الفروق الضريبية والمحاسبية يمكن أن تعود الى التهرب الضريبي وكذلك ممارسة الشركة لسلوك إدارة الأرباح ، وهو سلوك ليس بالضرورة أن يكون مقصده تخفيض عبء الضريبة ، ولذلك يفضل الباحث في هذه الحالة استخدام متغير

الاستحقاقات الكلية **Total Accruals** للتحكم في احتمال ممارسة الشركة لنشاط إدارة الأرباح الى جانب التهرب الضريبي وهذا ما تم بدراسة (2012) , Utkir (kholbadalove) ، علما بأن الباحث سيقوم بإستخدام مؤشر الفروق الضريبية المحاسبية **BTD** للدلالة على التهرب الضريبي كما تم بالدراسات السابقة، ويحسب بالمعادلة التالية :-

$$\text{الفروق الضريبية المحاسبية BTD} = \text{صافي الربح المحاسبي} - \text{صافي الربح الضريبي}$$

(٣).....

٢-٢-٣ - الاستحقاقات الكلية **Total accruals**

ويتم إستخدام هذا المتغير في هذه الدراسة بالأساس تحسبا لاحتمال كون الفروق المحاسبية الضريبية سببها وجود نشاط إدارة الأرباح غير الهادف الى التهرب الضريبي كما سبق البيان .

ويقاس وفقا للمعادلة التالية بحسب دراسة (Hribar and Collins ,2000)

$$\text{TAit} = (\text{OIit} - \text{CFOit}) / \text{TOTAL ASSETS}$$

(٥).....

حيث :-

TA = الاستحقاقات الكلية

OI = صافي الربح المحاسبي العادي .

CFO = صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.

TOTAL ASSETS = اجمالي الأصول

٢-٢-٤ - متغيرات التحكم **Controle variables**

يستخدم الباحث نفس متغيرات التحكم المستخدمة بالدراسات السابقة وأهمها دراسة (Petersen and (Lim, 2011). (Utkirkholbadalove ,2012) (Carey et al., 1993). Rajan, 1994). وهي على النحو التالي :-

٢-٢-٥ - عمر الشركة **firm age**

عمر الشركة يمكن أن يؤثر في تكلفة الإقتراض ، والتأثير قد يكون عكسي أو إيجابي ، على إعتبار أن الشركات الأقدم تتراكم لديها خبرات للتعامل مع مانحي الإئتمان ، حيث تنخفض لديها معدلات الفائدة بسبب احتفاظها بسجل جيد لدى مانحي الإئتمان (Lim, 2011). وبالتالي التأثير عكسي ، وقد يكون التأنيؤ طردي على إعتبار أن الشركات الأقدم عمراً لاتتمتع بحيوية الشركات الجديدة التي تمتلك درجات من الحيوية أكثر من

الشركات الأقدم عمرا ، مما ينعكس على سمعتها بالسلب حيث ترتفع لديها معدلات الفائدة بسبب احتفاظها بسجل غير جيد لدى مانحي الائتمان . ويقاس بالمدة الزمنية من تاريخ إشهار الشركة وقيدها بالسجل التجاري ، ومصدر هذه المعلومات هو الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المنشورة .

٢-٢-٦-٢-٢ الرفع المالي Leverage

يرى بعض الباحثين أن هناك علاقة طردية بين الرفع المالي ومعدلات الفائدة (Petersen and Rajan, 1994) ويقاس كالتالي :-

$$\frac{\text{الالتزامات طويلة الأجل} + \text{الالتزامات قصيرة الأجل}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

(٦).....

٢-٢-٧-٢-٢ التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل CFO

كلما كانت الشركة لديها تدفقات نقدية من أنشطة التشغيل كلما دل ذلك على الصحة المالية (عباس حجازي ٢٠٠٣) مما يعكس الربحية العالية (Petersen and Rajan, 1994) فيؤدي ذلك الى توافر موارد مالية قد تغني عن اللجوء للتهرب الضريبي ، لذا فمن المتوقع وجود العلاقة الطردية ، ويقاس كالتالي :-

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من التشغيل}}{\text{إجمالي الأصول في نفس السنة}}$$

(٧).....

٢-٢-٨-٢-٢ حجم الوحدة Size

ما يقال على عمر المنشأة يقال كذلك على الحجم ، فكلما زاد حجم الشركة (أي مبيعاتها أو أصولها الكلية) كلما دل ذلك على توافر الموارد المادية اللازمة لخدمة الدين ، وبالتالي تنخفض فرص الفشل المالي الذي يجعل الشركة تلجأ للقروض ، لذلك يتوقع الباحث العلاقة العكسية ، ويقاس هذا المتغير باستخدام اللوغاريتم الطبيعي Natural

Logarithm لقيمة الأصول. (Lim, 2011).

(٨).....

٢-٣-٣-٢ النموذج المستخدم :-

يتبع الباحث نفس النموذج المستخدم بالدراسات السابقة ومنها على سبيل المثال وليس الحصر دراسة (Utkir kholbadalove, 2012) وكذلك (Desai and Dharmapala, 2009) و ذلك لإختبار الفروض ، علما بأن الباحث يختبر فرضين ، يتعلق الأول بقياس تأثير التهرب الضريبي على تكلفة الاقتراض ، أخذين في الحسبان

قياس التهرب الضريبي بطريقتين ، الأولى الفروق الضريبية المحاسبية وبالطريقة الثانية باستخدام معدل الضريبة الفعلي ، وفي كافة الأحوال يستخدم الباحث النموذج التالي لإختبار الفرض النموذج المستخدم عند إختبار الفرض الفرعي الأول كالتالي :

$$COD_{i,t} = \alpha_1 i + \alpha_2 iBTD_{i,t} + \alpha_3 iTA_{i,t} + \alpha_4 iAge_{i,t} + \alpha_5 iLeverage_{i,t} + \alpha_6 iCFO_{i,t} + \alpha_7 iSize_{i,t} + \epsilon_{it} \quad (9)$$

وعند اختبار الفرض الثاني المتعلق بقياس تأثير الملكية المؤسسية على علاقة التهرب الضريبي بتكلفة الإقتراض يستخدم الباحث النموذج التالي :-

$$COD_{i,t} = \alpha_1 i + \alpha_2 iBTD_{i,t} + \alpha_3 iTA_{i,t} + \alpha_4 iInsti_{i,t} + \alpha_5 iAge_{i,t} + \alpha_6 iLeverage_{i,t} + \alpha_7 iCFO_{i,t} + \alpha_8 iSize_{i,t} + \epsilon_{it} \quad (10)$$

حيث :-

$TA_{i,t}$ = الاستحقاقات الإجمالية ، وهي مقياس فرعي إحتياطي للتهرب الضريبي ، ويحسب بطرح الدخل المحاسبي من صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل مقسومة على مجمل الأصول.

$CFO_{i,t}$ = صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل مقسومة على مجمل الصول
 $Age_{i,t}$ = عمر الشركة ويقاس عدد السنوات منذ إشهار عقد الشركة
 $Leverage_{i,t}$ = الرفع المالي وهي إلتزامات الشركة طويلة وقصيرة الأجل مقسومة على مجمل الأصول

$Size_{i,t}$ = الحجم ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لقيمة الأصول
 $Insti_{i,t}$ = مجموع مساهمات الحكومة والبنوك وشركات التأمين وشركات التأمين والسمسة في ملكية الوحدة الإقتصادية
 $BTD_{i,t}$ = الفروق الضريبية المحاسبية ، وتقاس بطرح صافي الربح المحاسبي من صافي الربح الضريبي مقسوما على مجمل الأصول
 ϵ_{it} = الخطأ العشوائي .

ويجب التنويه الى أنه عند إختبار تأثير ملاك المؤسسات في علاقة التهرب الضريبي بتكلفة الإقتراض سيقوم الباحث بتشغيل البيانات مرة بدون إدراج متغير الملكية المؤسسية ، ومن نتائج هذه المعادلة سيتم قياس قيمة معامل الإرتباط لمتغير التهرب الضريبي والذي يرمز له بمعادلة النموذج رقم ١٠ بالرمز $\alpha_2 iBTD$ ، ثم يقوم الباحث بعد ذلك بإعادة تشغيل نفس البيانات بمعادلة رقم ١٠ مرة أخرى لكن بعد إدراج متغير الملكية

المؤسسية وذلك لقياس تأثير ملاك المؤسسات في علاقة التهرب الضريبي بتكلفة الإقتراض ويأخذ هذا المتغير الرمز $\alpha 4inst$ ثم يتم قياس قيمة معامل الارتباط لمتغير التهرب الضريبي مرة أخرى ، وفي هذه الحالة لو وجد الباحث أن قيمة معامل الارتباط لمتغير الملكية المؤسسية $\alpha 4inst$ يأخذ القيمة الموجبة بالتزامن مع ارتفاع القيمة السالبة لمعامل ارتباط متغير التهرب الضريبي $\alpha 2iBTD$ ، فهذا يعطي دلالة على التأثير الطردي لملاك المؤسسات والذي يؤدي الى الضغط على إدارة الشركة لمنع سلوك التهرب الضريبي ، مما يؤدي الى عودة تكلفة الاقتراض للزيادة بسبب تلاشي الموارد المالية التي كان يوفرها التهرب الضريبي لإدارة الشركة .

٢-٤- أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة.

يقوم الباحث باستخدام بعض الإختبارات الإحصائية المناسبة لتحقيق هدف البحث ، حيث سيتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS ver 16 ، وبرنامج Microsoft Excel 2007 في تحليل البيانات وحساب بعض النسب كاللوغاريتم الطبيعي و المتوسط ، وأهم الأساليب الإحصائية المستخدمة كانت على النحو التالي :-

٢-٤-١- أسلوب الانحدار المتعدد Stepwise Regression

حيث يمكن الاستفادة من نموذج الانحدار المتعدد عند إجراء التحليل متعدد المتغيرات *Multivariate Analysis* ، حيث يساهم في قياس حجم التغير الذي يحدث في قيمة تكلفة الإقتراض COD بسبب حدوث تغيرات في المتغير المستقل الرئيسي ومتغيرات التحكم ، وفي هذا السياق سيقوم الباحث باستخدام طريقة الانحدار التدريجي Stepwise لتقدير معالم نموذج الانحدار الذي سيتم تحليله ، ومبرر استخدام هذا الأسلوب هو تعدد متغيرات الدراسة و تحسبا لاحتمال وجود ازدواج خطي قوي بين المتغيرات المستقلة **MULTICOLLINEARITY**.

٢-٤-٢- اختبار الارتباط وفق معامل بيرسون.

يمكن هذا الإختبار من اجراء التحليل أحادي المتغيرات *Univariate Analysis* حيث يقيس الاختبار المذكور علاقة المتغير التابع ببقية المتغيرات المستقلة بشكل منفرد ، إضافة الى قياس علاقة المتغيرات المستقلة ببعضها البعض. يستخدم الباحث مدخل القيمة الحرجة في قبول أو رفض فرض العدم ، ويطلق عليه إحصائياً *p-value* *approach* ، وهو يعني أن الحصول على قيمة تقل عن مستوى معنوية $a=0.05$

يشير الى رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والعكس صحيح كما أُشير بدراسة (. Ramona et al ., n.d.)

٢-٤-٣- التحليل العملي (الأحادي - والمتعدد)

يقوم الباحث في هذا الجزء بإجراء تحليل عملي مكون من شقين ، يرتبط ويكمل كل منهما الآخر ، الأول تحليل عملي أحادي المتغيرات من خلال معاملات الارتباط لبيرسون لقياس تأثير كل متغير بآخر بشكل منفرد ، على أن يتم القيام بتحليل عملي متعدد المتغيرات وفق أسلوب الانحدار Regression والذي يقيس مدى تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة في المتغير التابع ويسمى في هذه الدراسة تكلفة الإقتراض COD .

٢/٤/٤- وصف إحصائي لمتغيرات الدراسة :-

يهدف هذا الوصف الى الوقوف على أهم إحصائيات الدراسة التي يقوم بها الباحث ، تمهيدا للقيام بالتحليل العملي سابق الإشارة اليه ، والجدول التالي تم الحصول عليه بعد تشغيل البيانات ويوضح أهم الإحصائيات الخاصة بالدراسة

Mean	Maximum	Minimum	بيان المتغيرات
0.05984	0.329392	3.19E-06	COD (تكلفة الاقتراض)
0.288417	0.9614	0	INISTITU (الملكية المؤسسية)
0.636754	5.061693	0.35979	CFO (صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل)
9.388996	11.37889	6.9781	SIZE (حجم الوحدة الاقتصادية)
32.56944	96	4	AGE (عمر الوحدة الاقتصادية)
27.56705	1880.303	0.580973	LEVER (الرفع المالي)
0.011318	0.085973	4.59E-05	BTD (التهرب الضريبي معبرا عنه بالفروق المحاسبية الضريبية)
0.018242	0.30617	0.000893	TA اجمالي الاستحقاقات الكلية

جدول رقم (٥) وصف أهم إحصائيات الدراسة

وبعد إستقراء الجدول السابق يمكن الوقوف على الحقائق التالية:-

(١) كان متوسط Mean الفروق الضريبية والمحاسبية BTD ما هو 0.0113 بالموجب ويؤشر ذلك الى حقيقة محورية وهي أن الربح المحاسبي أكبر من الربح الضريبي ، مما يعطي دلالة الى وجود فروق بين الربح المحاسبي والضريبي ، بكلمات أخرى يوجد إحتمال كبير لممارسة الشركات التي دخلت العينة لسلوك إدارة الأرباح التي قد تستهدف إلى التهرب الضريبي ، لكن لا يمكن الجزم بذلك لكون

الفروق المذكورة ربما لا يكون دافعها الأساسي هو التهرب الضريبي (Dharmapala, 2006, 2009) ، ولذلك يجب الرجوع الى متوسط الإستحقاقات الإجمالية TA.

(٢) بالرجوع الى متوسط قيمة الإستحقاقات الإجمالية TA وجد الباحث أن متوسط قيمتها كان 0.018 بالموجب ، مما يعني أن الربح المحاسبي أكبر من التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل ، وبالتالي يُفترض أن تزداد تكلفة الاقتراض لهذه الشركات ، والمبرر هو فقدان هذه الشركات لكل من المقدرة والصحة المالية الكافية التي تمكنها من سداد ما عليها من إلتزامات لجهات التمويل ومنح الإئتمان (حجازي ، عباس ٢٠٠٢) ، على صعيد آخر كان متوسط معدل تكلفة الإقتراض للشركات التي دخلت عينة الدراسة 0.0589 ، ويرى الباحث أنها نسبة متدنية للغاية إذا أخذنا في الحسبان فقدان عينة الدراسة للصحة المالية كما سبق البيان ، مما يعني أن متوسط تكلفة الإقتراض لهذه الشركات كان يجب أن تكون على الأقل في حدود النسبة المعلنة من البنك المركزي على الإقتراض والتي كانت خلال هذه الفترة حوالي ١٠ % (المعهد المصرفي المصري ٢٠١٢) ، وهذا يعطي إنطباعاً مبدئياً بوجود مصادر خفية للتمويل ربما تحقق وفورات مالية للشركات ناتجة عن التهرب الضريبي و تستخدم في تمويل العمليات الدورية للشركات التي دخلت عينة الدراسة ، لكن لا يمكن تأكيد هذا الزعم حتى يتم إجراء التحليل الكمي الإحصائي اللازم.

(٣) كانت متوسط نسبة مساهمة ملاك المؤسسات في هياكل الملكية لهذه الشركات حوالي 28% وكان الحد الأدنى لها 0% والحد الأقصى كان 96% وهو يشير الى فروق كبيرة بين أقل وأكبر نسبة مما يستدعي فحص تأثير ذلك المتغير على تكلفة الاقتراض التي بلغ متوسط قيمتها 0.0598398 ، وبخصوص متوسط قيمة متغيرات الرفع المالي والحجم وعمر الشركة وصافي التدفقات النقدية والحد الأدنى والأقصى لها موضحة بالجدول السابق.

٢-٤-٥- التحليل الأحادي:-

كانت مصفوفة الارتباط وفق معامل بيرسون كالتالي :- (جدول رقم ٦ مصفوفة الارتباط)

INIST	BTD	AGE	SIZE	LEVER	CFO	TA	COD	discriptions
0.201	-.196-	0.031	-.369-	-.369-	0.5	-.062-	1	Pearson Correlation
-.239-	0.179	-.215-	0.052	0.052	-.136-	1	-.062-	
0.265	-.031-	0.066	-.143-	-.143-	1	-.136-	0.5	
-.071-	-.182-	-.224-	1	1	-.143-	0.052	-.369-	
-.071-	-.182-	-.224-	1	1	-.143-	0.052	-.369-	
0.041	-.181-	1	-.224-	-.224-	0.066	-.215-	0.031	
-.016-	1	-.181-	-.182-	-.182-	-.031-	0.179	-.196-	
1	-.016-	0.041	-.071-	-.071-	0.265	-.239-	0.201	
0.049	0.053	0.401	0.001	0.001	0	0.306	.	Sig. (1-tailed)
0.024	0.071	0.038	0.337	0.337	0.132	.	0.306	
0.014	0.4	0.296	0.121	0.121	.	0.132	0	
0.28	0.068	0.032	0	.	0.121	0.337	0.001	
0.28	0.068	0.032	.	0	0.121	0.337	0.001	
0.37	0.068	.	0.032	0.032	0.296	0.038	0.401	
0.448	.	0.068	0.068	0.068	0.4	0.071	0.053	
.	0.448	0.37	0.28	0.28	0.014	0.024	0.049	

ومن هذه المصفوفة يمكن الوصول للحقائق التالية :-

(١) بادئ ذي بدء لم يلاحظ الباحث وجود إزدواج خطي بين المتغيرات سواء التابع مع المستقلة أو بين المتغيرات المستقلة مع بعضها ، والدليل عدم وصول معاملات الارتباط لأي متغير الى القيمة أكبر من أو = ٧٠% وبالتالي لا توجد أي ضرورة لتطبيق طريقة الانحدار المتعدد .

(٢) العلاقة بين تكلفة الاقتراض COD والتهرب الضريبي معبراً عنه بالفروق الضريبية الدفترية BTD كانت علاقته عكسية حيث كانت قيمة معامل الارتباط = -0.196 ، وكانت قيمة (P, Value = 0.053) أي ان العلاقة عكسية معنوية فقط عند مستوى المعنوية % 5 مما يدعم فرض الدراسة الأول المنادي بوجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين التهرب الضريبي وتكلفة الاقتراض . ، وتدعم تلك النتيجة نتائج الدراسات السابقة منها دراسة (Utkirkholbadalove, 2012) وكذلك دراسة (Desai and Dharmapala, 2009) ، والتفسير العلمي لذلك مفاده أن التهرب الضريبي يوفر موارد مالية قيمتها غير معلومة للباحث ، وتستخدم الشركات المتهربة ضريبياً تلك

الموارد الناتجة عن ممارسة ذلك التهرب كمصدر بديل للتمويل بديلاً عن الاقتراض من المصادر التقليدية كالبنوك وغيرها .

(٣) بالنسبة لعلاقة متغير ملاك المؤسسات INISTIT بمتغير الفروق الضريبية والمحاسبية BTD وجدت العلاقة عكسية ، والتفسير العلمي لذلك هو أن مع وجود ملاك تابعين لمؤسسات فإن ذلك سيؤدي لامحالة الى تخفيض عمليات إدارة الأرباح التي تقلل من عمليات التهرب الضريبي غير أن العلاقة لم تكن معنوية حيث كانت قيمة $(P, Value = .448)$.

(٤) بعد أخذ متغير الملكية المؤسسية INISTIT في الحسبان وجد الباحث علاقته بتكلفة الاقتراض علاقة طردية ، حيث كانت قيمة معامل الارتباط = 201. وكانت قيمة $(P, Value = 0.049)$ أي ان العلاقة طردية عند مستوى المعنوية $a = 5\%$ ، وهي نتيجة مثيرة للغاية توضح للباحث التأثير الإيجابي لمتغير ملاك المؤسسات في الحد من استخدام البدائل المحاسبية المتنوعة التي قد توفرها التطبيقات أو المعايير المحاسبية لمديري هذه الشركات بغرض إحداث فروق بين الربحين المحاسبي والضريبي (الذي قد يستهدف التهرب الضريبي) والتي إنعكست نتيجتها على تكلفة الاقتراض بالزيادة بسبب ضغوط مارستها فئة الملاك التابعين لمؤسسات بغرض الحد من تلك الفروق الضريبية المحاسبية التي تستهدف بالأساس التهرب الضريبي ، ومما لا شك فيه أن النتيجة السابقة لا تدعم فرض الدراسة الثاني المنادي بعدم إمكانية التخفيف من حدة العلاقة العكسية بين التهرب الضريبي وتكلفة الاقتراض بالملكية المؤسسية . ويتم قبول الفرض البديل .

(٥) كانت علاقة باقي المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع كالتالي :-

يتناسب متغير الاستحقاقات الاجمالية TA طردياً مع المتغير التابع ، لكن التناسب غير معنوي ولا تتفق تلك النتيجة مع دراسة (Utkir kholbadalove , 2012) أما متغير التدفقات النقدية CFO يتناسب طردياً مع المتغير التابع و التناسب معنوي حيث كانت $P, Value = 0.00$ وتتفق هذه النتيجة مع دراسات , Utkirkholbadalove (2012). (Lim, 2011). (Petersen and Rajan, 1994) وأخيراً دراسة (Carey et al., 1993) أما متغير الرفع المالي leverag فيتناسب عكسياً مع المتغير التابع ، و التناسب معنوي حيث كانت $P, Value = 0.001$ أي معنوي عند مستوى المعنوية 1% وتتفق هذه النتيجة مع دراسة , Utkirkholbadalove (2012) ويتناسب متغير الحجم SIZE عكسياً مع المتغير التابع ، و التناسب معنوي

حيث كانت $P, Value = 0.001$ أي معنوي عند مستوى المعنوية % 1 = α ، و يتناسب متغير عمر الشركة AGE طردياً مع المتغير التابع ، لكن التناسب غير معنوي
٢-٤-٦- التحليل المتعدد :-

الهدف من هذا التحليل التأكد من نتائج التحليل الأحادي لكن عند مشاركة باقي المتغيرات في نموذج واحد للانحدار ، وفيما يلي نتائج التحليل المتعدد :-

٢-٤-٧- إختبار الفروض :-

تهتم الدراسة الحالية التي يقوم بها الباحث بتحليل طبيعة علاقة التهرب الضريبي بتكلفة الاقتراض من جهة ، ثم تحديد تأثير الملكية المؤسسية في الحد من شراسة وقوة علاقة التهرب الضريبي بتكلفة الاقتراض من جهة أخرى ، علما بأن معادلة النموذج الأول كانت كالتالي:

$$COD_{i,t} = \alpha_1 i + \alpha_2 iBTD_{i,t} + \alpha_3 iTA_{i,t} + \alpha_4 iAge_{i,t} + \alpha_5 iLeverage_{i,t} + \alpha_6 iCFO_{i,t} + \alpha_7 iSize_{i,t} + \epsilon_{it}$$

وكانت معادلة النموذج الثاني كالتالي:

$$COD_{i,t} = \alpha_1 i + \alpha_2 iBTD_{i,t} + \alpha_3 iTA_{i,t} + \alpha_4 iInsti_{i,t} + \alpha_5 iAge_{i,t} + \alpha_6 iLeverage_{i,t} + \alpha_7 iCFO_{i,t} + \alpha_8 iSize_{i,t} + \epsilon_{it}$$

وبتشغيل البيانات على برنامج التحليل الإحصائي لكلا المعادلتين حصل الباحث على النتائج التالية لكلا النموذجين.

(ملخص نتائج نماذج الإنحدار جدول رقم ٧)

النموذج الثاني				النموذج الأول				
(بعد إدراج متغير الملكية المؤسسية)				(قبل إدراج متغير الملكية المؤسسية)				
Sig.	T	Beta	Std. Er	Sig.	t	Beta	Std. Er	المتغيرات
0.002**	3.116	0.208	0.066	0.001**	3.34	0.218	0.065	(Constant)
0.575	0.563	0.039	0.069	0.674	0.423	0.02	0.067	TA
0.000**	4.266	0.048	0.011	0.000**	4.485	0.05	0	CFO
0.000**	-3.74	-0.02	0.005	0.000**	-3.777	0.02	0.005	SIZE
0.227	-1.219	0	0	0.219	-1.24	0	0	AGE
0.007**	-2.785	0.874	0.313	0.007**	-2.782	-0.869	0.312	BTD
0.479	0.712	0.014	0.02	INISTIT

ملحوظة :- ** = معنوية العلاقة عند $\alpha = 1\%$ ، $\alpha = 5\%$

ومن ملخص الإنحدار السابق يمكن فحص كل فرض على حدة على النحو التالي :-

٢-٤-٧-١- فحص علاقة التهرب الضريبي بتكلفة الاقتراض (الفرض الأول)

(١) فيما يخص ثابت النموذج Constant وجدده الباحث معنوي حيث كانت قيمة $T =$

0.001 وهي أقل من $\alpha = 1\%$ وأيضا $\alpha = 5\%$.

(٢) بخصوص علاقة متغير التهرب الضريبي BTD بمتغير تكلفة الاقتراض COD كانت العلاقة عكسية حيث كانت قيمة معامل الارتباط $\alpha = -0.869$ وبمستوى معنوية مرتفع للغاية حيث كانت قيمة $P, Value = 0.007$ (عمود Sig بالجدول رقم ٧) ، وهذه النتيجة تدعم نتائج التحليل الأحادي الذي قام به الباحث آنفاً مما يدعم بالتبعية فرض الدراسة الأولى المنادى بوجود العلاقة العكسية المعنوية بين التهرب الضريبي معبراً عنه بالفروق المحاسبية الضريبية وتكلفة الإقتراض التي يُطلق عليها العوائد المدينة بالتشريع الضريبي المصري رقم ٩١ المعدل بالقانون ٩٦ لسنة ٢٠١٥ ، والتفسير العلمي لهذه العلاقة مفاده أنه كلما زاد التهرب الضريبي الذي يُمارس من خلال الفروق الضريبية المحاسبية كلما أدى الى توافر موارد مالية لإدارة الشركة بسبب ممارسة ذلك التهرب ، حيث يتحول مسار الدخل من خزينة الدولة الى حقوق الملاك كما ذكر Desai and (Dharmapala , 2009) ، وهذه الموارد تستخدم كمصدر بديل للتمويل بديلاً عن الاقتراض من البنوك وباقي القنوات الشرعية للإقتراض ، وتتسق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة وأهمها دراسة (John R. Graham, 2006) وكذلك (Desai and Dharmapala , 2009) ودراسة (Lim , 2011) . وأخيراً دراسة (Utkir kholbadalove , 2012)

(٣) باقي متغيرات الدراسة التحكيمية وهي الاستحقاقات الكلية TA، صافي التدفقات النقدية CFO، الحجم SIZE ، عمر الشركة AGE كان على التوالي :-

طردي غير معنوي ، طردي معنوي ، عكسي معنوي وأخيراً عكسي غير معنوي .

(٤) وفي ضوء ما سبق تصبح معادلة النموذج النهائية على النحو التالي :-

$$COD = 0.218 + 0.869 \text{ BTD} + 0.029 \text{ TA} - 3.02388 \text{E-4iAge} + 0.050 \text{ CFO} - 0.020 \text{ Size} + 0.04859$$

٢-٤-٧-٢-٢-٢ فحص تأثير الملكية المؤسسية في علاقة التهرب

الضريبي بالعوائد المدينة (الفرض الثاني)

(١) عند فحص تأثير متغير الملكية المؤسسية INISTIT في علاقة الفروق الضريبية المحاسبية (التهرب الضريبي) بالعوائد المدينة (تكلفة الاقتراض COD) كانت العلاقة طردية حيث كانت قيمة معامل الارتباط $\alpha = 0.14$ وبمستوى معنوية أكبر من 1% $a = 5\%$ وكذلك حيث كانت قيمة $a = 5\%$ ($P, Value = 0.479$) ، وهذه النتيجة لا تدعم نتائج التحليل الأحادي الذي أثبت طردية العلاقة ومعنويتها في ذات الوقت لا تدعم هذه النتيجة فرض الدراسة الثاني المنادى بعدم إمكانية التخفيف من حدة العلاقة

العكسية بين التهرب الضريبي وتكلفة الإقتراض بالملكية المؤسسية . ويتم قبول الفرض البديل ، بشكل عام تتسق هذه النتيجة مع دراسات السابقة وأهمها دراسة (Utkir kholbadalove ,2012) والتي لم ينجح صاحبها أيضاً في إثبات معنوية علاقة الملكية المؤسسية بتكلفة الإقتراض .

(٢) ولقياس التأثير الكمي لمتغير الملكية المؤسسية في علاقة التهرب الضريبي بتكلفة الإقتراض ، لاحظ الباحث أنه على الرغم من عدم وجود التأثير المعنوي للملكية المؤسسية في علاقة التهرب الضريبي بتكلفة الإقتراض ، إلا أن الشيء الجدير بالذكر هنا هو أن مجرد إدراج متغير ملاك المؤسسات INISTIT في معادلة النموذج الثاني لاحظ الباحث زيادة معامل الارتباط لتكلفة الإقتراض ، والدليل العملي على ذلك يتضح بجلاء بعد أن تحركت قيمة معامل الارتباط لمتغير الفروق الضريبية المحاسبية BTD من القيمة - 0.869 الى القيمة -0.873 (أنظر عمود Beta من جدول رقم ٧) بفرق مقداره [0.873-0.869 = 0.004 أي أن تكلفة الإقتراض للشركات المصرية المسجلة ترتفع بمعدل أربعة في الألف 0.004 عند تواجد ملاك تابعين لمؤسسات داخل هيكل الملكية بمتوسط مقداره 0.2884165 (أنظر جدول رقم ٥) وذلك للأسباب التي ذُكرت من قبل والمثلة في قدرة فئة ملاك المؤسسات على ممارسة الضغط على إدارة الشركة من خلال حوكمة الشركات والحد من ممارسات إدارة الأرباح التي تهدف الى التهرب الضريبي ، ونتائج ذلك ممثلة في إضمحلال مقدار الوفر النقدي الناتج عن التهرب الضريبي بنسبة 0.004، فلا تجد الشركة مناصاً من العودة الى مصادر التمويل التقليدية الشرعية كالبانوك وإصدار قروض السندات بديلاً عن ممارسة التهرب الضريبي . وتتشابه هذه النتيجة مع ما توصل اليه (Utkir kholbadalove , 2012) حيث يؤدي تواجد ملاك تابعين لمؤسسات بهياكل الملكية للشركات الماليزية الى رفع تكلفة الإقتراض بنسبة لا تقل عن 0.001 ، وعليه تدعم نتائج إختبار ذلك الفرض نتائج الدراسات السابقة

(٣) باقي متغيرات التحكم وهي الاستحقاقات الكلية TA ، صافي التدفقات النقدية CFO ، الحجم SIZE، عمر الشركة AGE لم تتغير معنوية هذه المتغيرات من النموذج الأول (قبل إدراج متغير الملكية المؤسسية) للنموذج الثاني (بعد إدراج متغير الملكية المؤسسية) ، حيث كانت على التوالي طردي غير معنوي P.Value=0.956 ، طردي معنوي P.Value=0.000 ، عكسي معنوي P.Value=0.001 وأخيراً طردي غير معنوي

P.Value=0.633

(٤) وأخيراً لاحظ الباحث أن الخطأ المعياري للنموذج الثاني لكل المتغيرات كان أقل من القيمة صفر ، مما يعنى عدم إختلاف الخطأ الفعلي عن الخطأ المقدر، ويشير بقوة الى سلامة التقدير (Utkir kholbadalove , (2012 نقلاً عن Everitt, 2003).

(٥) في ضوء ما سبق تكون معادلة النموذج الثاني على النحو التالي :-

$$\text{COD} = 0.208 - 0.873 \text{ iBTD} + 0.039\text{TA} + 0.014\text{iInsti} - 0.00030239\text{Age} + 0.048 \text{ CFO} - 0.019\text{Size}, + 0.05113$$

٣- القسم الثالث : النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية

إستهدفت هذه الدراسة إستكشاف طبيعة علاقة التهرب الضريبي بتكلفة الإقتراض من جانب، وتأثير ملاك المؤسسات في هذه العلاقة من جانب آخر ، وفي سبيل ذلك قام الباحث بإجراء دراسة نظرية وأخرى إستكشافية تطبيقية مدعمة بالدليل العملي لتبيان طبيعة العلاقة سالفة الذكر ، وفيما يلي أهم النتائج والتوصيات والتي إنتهي إليها الباحث:-

٣-١- نتائج الدراسة.

٣-١-١- نتائج الدراسة النظرية :

أولاً- أن الإدارة الضريبية في مصر تعاني من فاقد كبير في الحصيلة الضريبية بسبب عمليات التهرب الضريبي السنوي ، ومن أهم أدواته إستخدام إدارة المنشأة لبدائل القياس المحاسبي التي توفرها التطبيقات و المعايير المحاسبية لمستخدمي القوائم المالية وذلك بهدف إحداث فروق بين الربحين المحاسبي والضريبي ، بالشكل الذي يصب في نهاية الأمر في إتجاه التهرب الضريبي .

ثانياً:- أن التهرب الضريبي ، بما يعنيه من تحويل مسار الدخل من الإستقرار في خزينة الدولة العامة ليستقر في خزائن الشركات المتهربة من أداء الضريبة يؤدي في نهاية الأمر الى إتاحة موارد مالية للشركات جراء ذاك التهرب ، بكلمات أخرى يوفر مصادر بديلة للتمويل ، وما يميزه أنه تمويل بلا تكلفة ، مما ينعكس بالسلب على قيمة العوائد المدينة " تكلفة الإقتراض " .

ثالثاً:- أن وجود ملاك تابعين لمؤسسات كالبنوك وشركات التأمين وشركات تداول الأوراق المالية وغيرها داخل هيكل الملكية لأي شركة يمكن أن يكون له تأثير ملموس في الحد من قوة العلاقة العكسية بين التهرب الضريبي و تكلفة الإقتراض ،

على إعتبار أن هذه الفئة من الملاك يتسع نطاق ملكيتها للشركات مما يجعل لها اليد العليا مقابل باقي الملاك ، ويساعد ذلك بلا شك في ممارسة الدور الرقابي بشكل كامل من خلال تطبيق حوكمة الشركات على نطاق واسع ، وذلك بهدف تقويم وفي أحوال أخرى تقويد سلوك الإدارة غير الرشيدة التي قد تجنح في أحوال عديدة الى ممارسة آليات إدارة الأرباح الهادفة للتهرب الضريبي.

رابعاً:- أن مبرر مجابهة ملاك المؤسسات لسلوك إدارة الأرباح الهادف لى إحداث فروق موجبة بين الربحين المحاسبي والضريبي بالشركة مبرره أن مجرد تحقيق ثم إثبات واقعة التهرب الضريبي على الشركة يمكن أن يهوي بقيمة المنشأة في بورصة الأوراق المالية .
خامساً:- أن الدراسات السابقة إنتهت الى صعوبة قياس التهرب الضريبي بشكل كمي مباشر ، إما بسبب عدم توافر المعلومات الكافية أو بسبب ندرة الدراسات المثيلة ، ولذلك إنتهت هذه الدراسات جميعها الى إمكانية إستخدام أربع مؤشرات رئيسية كمؤشرات محاكية proxies لقياس التهرب الضريبي وكان أهمها وأكثرها شيوعا على الإطلاق مؤشر الفروق الضريبية والدفترية BTD.

٣-١-٢- نتائج الدراسة التطبيقية (الدليل العملي) :

أولاً:- نجاح الباحث في إثبات العلاقة العكسية المعنوية بين التهرب الضريبي بإستخدام (الفروق الضريبية المحاسبية BTD) والعوائد المدينة (تكلفة الإقتراض) ، وتأكد للباحث من هذه النتائج من واقع التحليل الأحادي (تحليل الارتباط) والتحليل المتعدد (تحليل الإنحدار) بالشكل الذي يتفق تماما مع الدراسة النظرية ، والتحليل الإحصائي أشار الى أنها علاقة معنوية عند مستوى ١ % وكذلك ٥ % وتتسق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة ومنها على سبيل المثال دراسة (Utkirkholbadalove, 2012) وكذلك (Lim, 2011). (Desai and Dharmapala , 2009) وكذا ohn (Rgraham, 2006) و أيضا (Tucker , 2006) وأخير (Graham , 2004)

ثانياً:- نجاح الباحث في إثبات العلاقة الطردية فيما يخص علاقة الملكية المؤسسية بعلاقة التهرب الضريبي بتكلفة الإقتراض ، حيث وجدت العلاقة معنوية من واقع التحليل الأحادي ، لكن وجدت علاقة غير معنوية من واقع التحليل المتعدد أي بعد إشراك باقي المتغيرات في معادلة نموذج الإنحدار ، وبالتالي تدعم وتتسق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة . وحول التأثير الكمي لوجود ملاك تابعين لمؤسسات داخل هيكل الملكية فقد أكد الدليل العملي الذي توصل إليه الباحث أن تكلفة الإقتراض للشركات

المصرية المسجلة ترتفع بمعدل أربعة في الألف (0.004) بمجرد وجود ملاك تابعين لمؤسسات في هيكل الملكية ، ويؤشر ذلك على الدور الضاغط لملاك تابعين لمؤسسات في اتجاه الحد من سلوك إدارة الأرباح المستهدف للتهرب الضريبي.

ثالثاً: - وأخيراً فيما يخص متغيرات المراقبة (Controle variables) ثبت للباحث تناسب متغير الاستحقاقات الإجمالية TA طردياً مع المتغير التابع ، لكن التناسب غير معنوي ولا تتفق تلك النتيجة مع دراسة (Utkirkholbadalove , 2012) أما متغير التدفقات النقدية CFO فيتناسب طردياً مع المتغير التابع و التناسب معنوي حيث كانت P, Value= 0.00 وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (Utkirkholbadalove, 2012) (Carey et al., 1993). (Petersen and Rajan, 1994). (Lim, 2011). أما متغير الرفع المالي leverag فيتناسب عكسياً مع المتغير التابع ، و التناسب معنوي حيث كانت P, Value= 0.001 أي معنوي عند مستوى المعنوية % 1 وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Utkirkholbadalove, 2012) ويتناسب متغير الحجم SIZE عكسياً مع المتغير التابع ، و التناسب معنوي حيث كانت P, Value= 0.001 أي معنوي عند مستوى المعنوية % 1 ، و يتناسب متغير عمر الشركة AGE طردياً مع المتغير التابع ، لكن التناسب غير معنوي .

٤- التوصيات والدراسات المستقبلية :

يرى الباحث أن هناك أهمية بالغة لدور ملاك المؤسسات في الحد من أنشطة إدارة الأرباح الهادفة الى التهرب الضريبي ، يوصي الباحث بالتالي :-

٤-١- التوصيات العامة

(١) أن تأخذ مصلحة الضرائب بنتائج هذه الدراسة للكشف عن مواطن التهرب الضريبي وأساليبه الممثلة بشكل كبير في الفروق الضريبية والمحاسبية .
(٢) يرى الباحث كذلك إمكانية قيام مصلحة الضرائب بالربط بين سلوك تكلفة الإقتراض والفروق الضريبية لمعرفة ما إذا كانت الشركات تستخدم الوفورات المالية الناتجة عن التهرب الضريبي كمصدر بديل من مصادر الإقتراض ام لا .

٤-٢- التوصيات البحثية المتخصصة

(١) أن تتطرق الدراسات المستقبلية بشكل أكثر توسعا في قياس دور الملكية المؤسسية في جودة التقارير المالية
(٢) دور الملكية المؤسسية في تحسين الأداء .

٥- ملخص البحث والنتيجة النهائية :

حاول الباحث في هذه الدراسة الربط بين التهرب الضريبي (مقاسا بالفروق الضريبية والمحاسبية) والعوائد المدينة (تكلفة الإقتراض)، على إعتبار أن التهرب الضريبي يوفر موارد مالية للشركات المتهربة ضريبياً تساعد في إيجاد مصدر بديل لتمويل عملياتها، وذلك عن طريق ما تجمع لديها من أموال بفعل ممارسة نشاط التهرب الضريبي، وقد توصلت أغلب الدراسات السابقة التي تطرقت لهذه النقطة البحثية الى نتيجة مفادها وجود العلاقة العكسية المعنوية بين التهرب الضريبي وتكلفة الإقتراض، وكانت أهم هذه الدراسات دراسة (Utkirkholbadalove, 2012) وكذلك (Desai and Lim (2011). Dharmapala, 2009) وكذا (ohn Rgraham, 2006) و أيضا (Tucker, 2006) و كان (Graham, 2004) قد سبق الجميع بإثبات معنوية هذه العلاقة العكسية، حيث إنتهت كل هذه الدراسات الى نتيجة مفادها أن التهرب الضريبي هو المصدر البديل للتمويل عوضا عن المصادر الشرعية التي لا تشوبها شبهات التهرب من أداء الضريبة، أبعد من هذا تطرقت الدراسات السابقة أيضاً الى محاولة الربط بين وجود ملاك تابعين لمؤسسات كالبنوك وشركات التأمين وشركات البترول وشركات تداول الأوراق المالية.... وغيرها بهيكل الملكية تأثير ملموس في الحد من قوة وشراسة علاقة التهرب الضريبي بتكلفة الإقتراض، على إعتبار أن هذه الفئة من الملاك يتسع نطاق ملكيتها لهذه الشركات، مما يجعل لها اليد العليا بحكم كبر مساهمتها بملكية هذه الشركات، ويساعد ذلك بلا شك في القيام بالدور الرقابي بشكل كامل، ربما من خلال ممارسة حوكمة الشركات على نطاق واسع، وذلك بهدف تقويد أو تقويم سلوك الإدارة غير الرشيدة التي قد تميل في أحوال عديدة الى ممارسة آليات إدارة الأرباح بكافة أغراضها بما فيها التهرب الضريبي، وبالفعل أثبت كل من (Lim, 2011) ثم (Utkirkholbadalove, 2012) وجود العلاقة الطردية بين متغير الملاك التابعين لمؤسسات *institutional ownership* والتخفيف من شراسة العلاقة بين التهرب وتكلفة الإقتراض، وعلى الرغم من نجاح الدراساتتين في إثبات العلاقة الطردية، إلا أن هاتين الدراستين فشلتا في إثبات معنوية هذه العلاقة، بما يوحي بأن مستوى الملكية المؤسسية ليس له تأثير معنوي في تخفيف علاقة التهرب الضريبي بتكلفة الإقتراض، أي أن انخفاض أو إرتفاع مستوى ملكية المؤسسات الكبيرة لأسهم في شركات أخرى ليس له تأثير معنوي في علاقة التهرب الضريبي بتكلفة الإقتراض.

وتطيسقا على بيئة الأعمال المصرية حاول الباحث إختبار نفس الفرضين التي حاولنا الدراسات السابقة إختبارهما ، وهما علاقة التهرب الضريبي بتكلفة الإقتراض ودور ملاك المؤسسات في هذه العلاقة ، وقد نجح الباحث في إثبات معنوية العلاقة العكسية بين تكلفة الإقتراض والتهرب الضريبي ، وكذلك وجد الباحث تأثير الملكية المؤسسية في علاقة التهرب الضريبي بتكلفة الإقتراض تأثير طردي معنوي من خلال التحليل الأحادي ، وغير المعنوي من خلال التحليل المتعدد ، إلا أن العبرة بالتحليل المتعدد الذي يشمل كل متغيرات الدراسة ، ، لكن في كافة الأحوال تدعم هذه الدراسة الدراسات السابقة وتتسق تماما مع نتائجها .

المراجع العربية

- ١- (جريدة الموجز <http://www.elmogaz.com/node/65132> 2013)
- ٢- جريدة العربي (مارس ٢٠١٥) على الموقع التالي :-
<https://www.facebook.com/AlarabiMag.Officel.Page>
- ٣- القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ المطابع الاميرية ٢٠٠٥
- ٤- د محمد عبد ربه , نموذج محاسبي مقترح لقياس الكفاءة الائتمانية بالبنوك التجارية دراسة مقارنة رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة عين شمس
+١٩٩٨

المراجع الأجنبية

- [1] Ahmed, A. S., Takeda, C., Thomas, S., 1999. Bank loan loss provisions: A reexamination of capital management, earnings management, and signaling effects. *Journal of Accounting and Economics* 28, 1-25.
- [2] Ball, R., Kothari, S. P., Robin, A., 2000. The effect of international institutional factors on properties of accounting earnings. *Journal of Accounting and Economics* 29, pp. 1-51.
- [3] Blaylock, B, Shevlin, T&Wilson, R. (2010).Tax Avoidance, large Positive Book-tax Differences and Earning Persistence.http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1524298.
- [4] Ball, R., Shivakumar, L., 2004. Earnings quality in U.K. private firms, Working Paper, University of Chicago and London Business School
- [5]Beatty, A. L., and Harris, D. G., 1998. The effects of taxes, agency costs and information asymmetry on earnings

management: a comparison of public and private firms. Review of Accounting Studies 3 (December): 299-326.

[6] Burgstahler, D., Eames, M., 2003. Earnings management to avoid losses and earnings decreases: Are analysts fooled? Contemporary Accounting Research 20, pp. 253–276.

[6] Carey, M., Prowse, S., Rea, J., Udell, G., 1993. The economics of private placements: a new look. Financial

[6] Chung, R., Firth, M., Kim, J., 2002. Institutional monitoring and opportunistic earnings management. Journal of

[6] Christine ,H (2014) Tax avoidance and corporate capital structure available at :- <http://www.aabri.com/manuscripts/121289.pdf>

[7] DeAngelo, H., & Masulis, R. W. (1980). Optimal capital structure under corporate and personal taxation. Journal of Financial Economics , 8, 3-29.

[7] Dechow, P., Sloan R., Sweeney, A., 1995. Detecting earnings management. The Accounting Review, 70, pp. 193-225

[8] Dechow, P. and D. Skinner. (2000) . “Earnings Management: Reconciling the Views of Accounting Academics, Practitioners, and Regulators.” Accounting Horizons 14 (2): 235-250. 4.

[9]Entwistle, G. and F. Phillips. 2003. “Relevance, Reliability, and the Earnings Quality Debate.” Issues in Accounting Education 18 (1): 79-92

[10] Desai, AM & Dharmapala, D. (2005).Earning Management and Corporate Tax Shelters. JEL Codes G30; H25; H26; J33.

[11] Desai, M. and D. Dharmapala. (2005). “Corporate Tax Avoidance and High Powered Incentives.” Forthcoming, Journal of Financial Economics.

[12] Desai, M., and D. Dharmapala. (2006). Corporate tax avoidance and high-powered incentives. Journal of Financial Economics 79: 145-179.

[13]Desai, M.A., Dharmapala, D., 2009b. Earnings management, corporate tax shelters, and book-tax alignment. National Tax Journal, 62, 169–186.

[14]Blaylock, B, Shevlin, T&Wilson, R.(2010).Tax Avoidance, large Positive Book-tax Differences and Earning

[15] Desai, M., and D. Dharmapala. (2006). Corporate tax avoidance and high-powered incentives. Journal of Financial Economics 79: 145-179.

- [16] Dyreng, S. D., M. Hanlon, and E. L. Maydew. 2008. Long-Run Corporate Tax Avoidance. *The Accounting Review* 83 (1):22.
- [17] Erlynda Y. Kasim (2013) The effect of discretionary accruals in stock return (deffrence between company audited by big 4 and non big 4 forigen affiliates accounting Indonesia evidence Available At :- <http://seajbel.com/wp-content/uploads/2014/07/Effect-Of-Discretionary-Accrual-In-Stock-Return-Difference-Between-Company-Audited-By-Big-4-And-Non-Big-4-Foreign-Affiliates-Accountitng-Firm---Indonesia-Evidence-Erlynda-Y.-Kasim.pdf>
- [18]] Farzaneh Nassirzadeh 2012 , A Study of the Factors Affecting Earnings Management: Iranian Overview Science , Series Data Report Vol 4, No. 2;Feb 2012
- [19] Francis, J. R., and M. D. Yu. 2009. Big 4 Office Size and Audit Quality. *The Accounting Review* 84 (5):32.
- [19]Graham, J., C. Harvey, and S. Rajgopal. (2005). “The Economic Implications of Corporate Financial Reporting.” Working paper, Duke University
- [20]Graham, J.R., Lang, M.H., Shackelford, D.A., 2004. Employee stock options, corporate taxes, and debt policy. *Journal of Finance*, 59, 1585–1618.
Atlantic Review of Economics – 2st Volume - 2012
- [21]Graham, J.R., Tucker, A., 2006. Tax shelters and corporate debt policy. *Journal of Financial Economics*. 81, 563–594.
- [22]-Gravile, J. G., 2009. Tax Havens: International Tax Avoidance and Evasion. Congressional Research Service Report for US Congress
- [23]-Healy, P.M. and Wahlen, J.M., ‘A review of the earnings management literature and its implications for standard setting.’ *Accounting Horizons* 13-4 (1999, December), pp. 365–384.
- [24] Haeyoung Ryu (,2014) the Effect of Book-Tax Conformity on the Use of Accruals: Evidence From Korea the *Journal of Applied Business Research* – May/June
- [25] Hanlon, M., Myers, J., Shevlin, T., (2003). Dividend taxes and firm valuation: a re-examination. *Journal of Accounting and Economics* 35, 119-153.

- [23] Hanlon, M., S. Laplante, and T. Shevlin. (2005). Evidence on the possible information loss of conforming book income and taxable income. *Journal of Law and Economics* 48:407- 442
- [26] Hanlon, M., and S. Heitzman. 2009. A review of tax research. Working Paper. Massachusetts Institute of Technology.
- [27] Healy, Paul M. and James Michael Wahlen. (1999). A Review of the Earnings Management Literature and its Implications for Standard Setting. Social Science Research Network
- [28] Healy, P., 1985. The effect of bonus schemes on accounting-based dividend covenants. *Journal of Accounting and Economics* 7, pp. 85–107.
- [29] Hribar, P., Collins D., 2000. Errors in estimating accruals: Implications for Empirical Research. *Journal of Accounting Research* 40, pp. 105-134.
- [30] Holthausen, R., Larker, D., Sloan, R., 1995. Annual bonus schemes and the manipulation of earnings. *Journal of Accounting and Economics* 19, pp. 29–74.
- [31] Jones, J.J., 1991. Earnings management during import relief investigations. *Journal of Accounting Research* 29, pp. 193–228.
- [32] Kothari, S. P., A. J. Leone, and C. Wasley.(2005) . Performance matched discretionary accrual measures. *Journal of Accounting and Economics* 39 (1): 163-197.
- [33] Kim, J–B., Li, O., Li, Y., 2010. Corporate tax avoidance and bank loan contracting. Working paper, University of Arizona.
- [34] Kourdumpalou, S&Karagiorgos, T.(2012). Extent of Corporate Tax Evasion when Taxable earnings and Accounting Earnings Coincide. *Managerial Auditing journal*, Vol. 27 No. 3, pp 228-250.
- [35] Lamb, M., Nobes, C., Roberts, A., 1998. International variations in the connections between Tax and financial reporting, *Accounting and Business Research*, 28, pp. 173–188.
- [36] Lin, K. Z. (2006). The impact of tax holidays on earnings management: An empirical study of corporate reporting behavior in a developing-economy framework. *The International Journal of Accounting* 41: 63– 175
Persistence.http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1524298

- [37] Lim, Y. D., 2011. Tax avoidance, cost of debt and shareholder activism: Evidence from Korea. *Journal of Banking & Finance*, 35, 456 – 470
- [38] Lev, B., & Doron, N. (2004). Taxable Income, Future Earnings & Equity Values. *Accounting Review*, 79(4), 1039-1074. <http://dx.doi.org/10.2308/accr.2004.79.4.1039>
- [39] Lim, Y. D., 2011. Tax avoidance, cost of debt and shareholder activism: Evidence from Korea. *Journal of Banking & Finance*, 35, 456 – 470
- [40] McGuire, S. T., T. C. Omer, and D. Wang. Forthcoming. Tax Avoidance: Do Industry Experts Make a Difference? *The Accounting Review* forthcoming.
- [41] Mills, L. F. 1998. Book-Tax Differences and Internal Revenue Adjustments. *Journal of Accounting Research* 86 (2):14.
- [42] Mohamed Abulgasem Zakari , 2014 Challenges of International Financial Reporting Standards (IFRS) Adoption in Libya *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, Vol. 4, No. 2
- [43] Monem, R. M. (2003) Earnings management in response to the introduction of the Australian Gold Tax. *Contemporary Accounting Research*, 20, 747-774.
- [44] Nelson, M. W., J. A. Elliott, and R. L. Tarpley. (2003). How are Earnings Managed? *Accounting Horizons*, Vol. 17(Supplement): 17-35.
- [45] Noor, R. M., Mastuki, N. a., 2009. Book-Tax Difference and Value Relevance of Taxable Income: Malaysian Evidence. *Journal of Financial Reporting & Accounting*, 7(2), 19-
- [46] Pasternak, M., Rico, C., 2008. Tax Interpretation, Planning, and Avoidance: Some Linguistic Analysis. *Akron Tax Journal*, 33.
- [47] Phillips, J., M. Pincus, and S. Rego. 2003. Earnings management: new evidence based on deferred tax expense. *The Accounting Review* 78(2): 491-521.
- [48] Plesko, (2002). "Reconciling Corporation Book and Tax Net Income, Tax Years 1996-1998." *SOI Bulletin*. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office.
- [49] Shiwei WANG, Siyu CHEN (2012) the Motivation for Tax Avoidance in Earnings Management Shiwei WANG, Siyu CHEN at [file:///C:/Users/mts/Downloads/EBM2012_2013042216154683%20\(13\).pdf](file:///C:/Users/mts/Downloads/EBM2012_2013042216154683%20(13).pdf)

- [50] Shivakumar, L., 2000. Do firms mislead investors by overstating earnings before seasoned equity offering? *Journal of Accounting and Economics* 29, pp. 339–371
- [51] Shleifer, A., Vishny, R., 1986. Large shareholders and corporate control. *Journal of Political Economy*, 94, 461–488.
- [52] Spathis, Charalambos T. "Detecting false financial statements using published data: some evidence from Greece." *Managerial Auditing Journal* (17) 4 (2002): 179-191.
- [53] Shackelford, D., and T. Shevlin. 2001. "Empirical Tax Research in Accounting." *Journal of Accounting and Economics* 31:321-387
- [54] Shabahang, Reza. (2001), *Theory of Accounting, Auditing Organization Publication*
- [55] Silviana. (2006). *Role of the Board of Commissioners and the influence of the Audit Committee on Earnings Management. Thesis Unpad*
- [56] Spohr, J. (2005). *Essays on Earnings Management. Swedish School of Economics and Business Administration.*
- [57] Suryo Utomo et al *Relationship between shareholders motives and corporate tax avoidance : a literature study International Journal of Business, Economics and Law, Vol.*
- [58] Zang, A. (2006). *Evidence on the Tradeoff between Real [53] Manipulation and Accrual Manipulation. Working Paper, University of Rochester*
- [59] Utkir Kholbadalov, MSc.(2012) at http://www.unagaliciamoderna.com/eawp/coldata/upload/08_cost_of_debt_malaysia_pdf.pdf
- Wilson, R. (2009). *An Examination of Tax Shelter Participants. The Accounting Review, Vol. 84, No. 3, pp. 969-999*